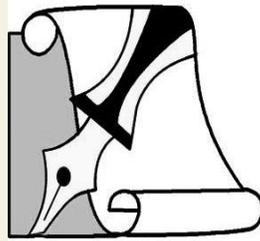




مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»



باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الجيش الإسرائيلي وتفاقم مشكلة التسرب

مدخل

يتميز المجتمع الإسرائيلي بصبغة عسكرية شاملة وفاقعة، فجميع الإسرائيليين القادرين على حمل السلاح رجالاً ونساءً يؤدون الخدمة الإلزامية. ولهذا السبب ينطبق على هذا المجتمع وصف "المجتمع المسلح"، أو "الأمة المسلحة"، أو "جيش له دولة" كما يصف الإسرائيليون أنفسهم. ولا تمثل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالنسبة للكيان الصهيوني مجرد آلة مسلحة لتحقيق أهدافه السياسية ومصالحه الإستراتيجية الحيوية، ولكنها تتغلغل في معظم أوجه الحياة السياسية، بدءاً بإقامة المستوطنات وتنظيم الهجرة إلى فلسطين المحتلة، وتحقيق التكامل بين المهاجرين إليه، وتنظيم البرامج التعليمية لأفراد الجيش، ومراقبة أجهزة الإعلام وتوجيهها، وتطوير البحث العلمي، إلى تحديد حجم الإنفاق العسكري بما يؤثر على عموم الأحوال الاقتصادية، والتأثير على مجال الصناعة وخصوصاً الصناعات الحربية والإلكترونية، ومجال القوى العاملة والتنمية الإدارية. وتقوم المؤسسة العسكرية بدور مهم في التأثير في وضع الأراضي العربية المحتلة، وتحديد الأراضي التي يعتبرها الجيش الإسرائيلي العمود الفقري للكيان الصهيوني بمختلف مركباته المدنية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والتربوية والثقافية.

وقد اعتبره الآباء المؤسسون بمثابة "بوتقة الصّهر" أو "فرن الصّهر" الذي يتم في إطاره أثناء الخدمة العسكرية، التي مدتها ثلاث سنوات إلزامية، صهر المجتد ليصبح إسرائيلياً وفقاً للمقاسات الثقافية والتربوية التي وضعت معاييرها قبيل قيام الكيان، وذلك بسبب التعددية العرقية واللغوية لليهود الوافدين إلى الكيان المحتل، وكلهم يحمل ثقافات متباينة وأفكاراً مختلفة وقيماً وأنماط حياة قد تهدد واقعه ومستقبله... لذلك كان للجيش الدور الأساس في بناء ما يسمونه "الأمة الجديدة". وقد ازدادت أهمية الجيش والثقة به مع منظومة الضوابط التي زوّدت من خلالها المجتمع الإسرائيلي العلماني وإلى حد ما المتدين ممن خدموا في الخدمة العسكرية، خاصة وأن المؤسسة العسكرية منحتهم من الإمكانيات المادية والمدنية بعد تخرجهم العسكري، ما

دعاهم ليكونوا مؤثرين في مجتمعاتهم، فضلاً عن مهمّة الدفاع عن "الوطن الوليد" من غابة الأعداء المحيطة بهم، فكّونوا مفاهيم أسبرطيّة تقوم على مبدأ الفناء من أجل الوطن ومفاهيم مدنيّة تقوم على إحترام المؤسّسة المدنيّة والقرارات التي تتخذها، والمنطلقة من تبنّي معايير وقيم ديمقراطيّة تتساوق مع اليهوديّة كدين وكهويّة "وطن".

حجم الجيش:

يُقدّر حجم الجيش الإسرائيلي النظامي بـ ١٧٢ ألف جندي، ١٠٧ آلاف منهم في الخدمة الإلزاميّة، بمن فيهم الضباط في سنوات الخدمة الأولى، فيما تبلغ قوات الإحتياط ٤٢٥ ألف جندي، ووفق تقديرات أخرى فإن عديد الجيش يقدّر بـ ٤٥٠ ألفاً، أما جيش الإحتياط فيُقدّر بستمئة ألف. ومن التقديرات الإحصائيّة المتعلّقة بالجيش الإسرائيلي التي أوردتها كتاب "المعركة على التجنيد في الجيش الإسرائيلي" لصاحبه الكاتب بن حورين، أن ٨٨ ألف يهودي قد وصلوا لسنّ التجنيد العسكري، ٧٧% من الشبان و ٦١% من الشابات، جُددوا بالفعل في صفوف الجيش، نصف الفتيان الذين لم يُجندوا، حُرّروا لانتمائهم للمدارس الدينيّة، الباقيون حُرّروا لأسباب طبيّة، أو نفسيّة، أو عدم الملاءمة. نسبة الشبان غير المجندين أخذة في الإزدياد، وارتفعت تقريباً إلى النصف، وقد تصل إلى الربع في صفوف الشبان، و ٤٢% في صفوف الشابات. كذلك إن " ٣٤% من الشبان الإسرائيليين ممن هم في سنّ الخدمة العسكريّة لا يلتحقون بها، أو يتهرّبون منها لأسباب مختلفة": ١١,٥% لا يلتحقون أو يتهرّبون لأسباب نفسيّة، ٩,٥% كونهم طلاب معاهد دينيّة، ٢,٦% لأسباب صحيّة/جسدية، ١,٤% كونهم من ذوي ماضٍ إجرامي خطير، ٩% لأسباب غير نفسيّة، ٥% لا يخدمون كونهم أيتاماً.

التجنيد والحافزيّة:

يتمّ تنظيم عمليّة التجنيد في الجيش الإسرائيلي وفق قانون الخدمة العسكريّة، الذي يعتبرها إلزاميّة لكل يهودي/يهودية يبلغ ١٨ عاماً، وتصل مدّتها ثلاث سنوات للرجال، وستنين للنساء، بحيث يتمّ عمل تصنيف عسكري لكلّ مُلتحق بالخدمة، ويتمّ إستثناء أصحاب الإحتياجات الخاصّة من الخدمة، وبالنسبة لأبناء الأقليات -باستثناء الدروز والشركس- فإنّ التجنيد تطوّعي، كما يؤجّل التجنيد الإلزامي لطلاب المدارس الدينيّة الذين يعلنون أنهم "متفرّغون للدين"، طالما أنهم يواصلون التعليم، وعملياً فإنّ بعضهم لا يتجنّد نهائياً. وبالنسبة للحوافز يقول بن حورين، مؤلف كتاب "المعركة على التجنيد في الجيش الإسرائيلي": "مرّت الحافزيّة للخدمة العسكريّة في صفوف الجيش الإسرائيلي بمراحل عديدة أهمّها بعد بداية إنتفاضة الحجارة نهاية ١٩٨٧، وحتى اليوم، حيث باتت الحافزيّة الأساسيّة لأبناء الشبيبة الإسرائيليّة في التجنيد فرديّة، فالتجنيد بالنسبة للجزء الأعظم منهم تحقيق للذات، وهم معنيّون بالخدمة التي تساعدهم وتدفعهم من ناحية شخصيّة، وهو ما قابله إرتفاع في ظاهرة رفض الخدمة العسكريّة، التي نشأت لأسباب مختلفة ومُتباينة، رغم أن التهرّب من التجنيد جنحة جنائيّة، وطالما أن إسرائيل تعيش "في حالة حرب دائمة"، فإنّ الظاهرة تصنّف عملاً سلبياً في الذهنيّة الإسرائيليّة العامّة".

التحوّل الدراماتيكي:

بقيت هذه الحالة، المُشار إليها آنفاً، مستقرّة في المؤسّسة العسكريّة والجيش، وازدادت بقوّة هائلة بعد "نكسة" حزيران ١٩٦٧ ودخول الشبان الصهيوني المُتدين من معتمري القبعات المزرکشة في خضم المعارك والميادين، والتبشير بالعصر التوراتي الجديد والمملكة الثالثة وعودة المصطلحات الرمزيّة التاريخيّة مثل "يهودا والسامرة" و"حائط المبكى" كتجليات ما ورائيّة لصوابيّة إقامة "الدولة العبريّة". وصار الإلتزام

العسكري _ الديني سمة من السمات التي يصبو إليها كل يهودي فخور بانتمائه الديني والقومي، وتوطن في روح الجنود أنهم "جيش لا يقهر وأن الله معهم"، وأن العواصم العربية باتت تحت رحمتهم ولا راداً لقوتهم التي هزمت جيوش العرب مجتمعة في ساعات معدودات. بيد أنه مباشرة بعد احتلال الضفة والقطاع، واجه الجيش مقاومة من الفلسطينيين، تزامنت مع الرفض الفلسطيني والعربي لنتائج الحرب، فنشبت حرب الاستنزاف عامي ١٩٦٨ - ١٩٦٩، ومن بعدها نشبت حرب تشرين عام ١٩٧٣، ومن ثم جاءت المقاومة الإسلامية والانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة منذ مطلع الثمانينيات وحتى الآن.

على إثر ذلك تراجعت معنويات جنود العدو وبدأت عمليات التسرب والتفلات والتهرب من الإلتحاق بالخدمة العسكرية ومن الجيش، وبدأت تنهال أسطورة الجيش الذي لا يقهر وتنهال معها نظرية "الصهر"، وبدأت الشقوق تظهر في جدار المؤسسة العسكرية في أعقاب إجتياح لبنان في ما سُمي بحرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢. وعزز ذلك أيضاً تفجر الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ التي فاجأت المؤسسة الإسرائيلية بجلادة الشعب الفلسطيني ودرجة تحمّله، مقابل هشاشة المجتمع الإسرائيلي وتراجع معنوياته، ما عمق نزعة التسرب والهروب من الخدمة العسكرية إما بالسفر إلى خارج البلاد أو اللجوء إلى المدارس الدينية في محاولة للحصول على الإعفاء من الخدمة. هذا الواقع رافقته المتغيرات العالمية وإنهيار المعسكر الإشتراكي وبدايات العولمة والانفتاح العالمي والدعوات إلى حلّ سلمي في المنطقة تحت رعاية القوة العظمى أميركا التي أعلنت رعايتها الخاصة للكيان الصهيوني لتشجيعه على دخول السلام، فشرعت المؤسسة العسكرية في وضع تصوّر جديد للجيش وكانت نظرية جيش ما بعد الحداثة قد بدأت تستحوذ على كبار العسكريين والمخططين الإستراتيجيين ممن حُسبوا على النخب القديمة، أو ما أطلق عليه إسم الآباء المؤسسين.

الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ والمعارك التي خاضتها مختلف فصائل المقاومة لاسيما حزب الله في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ خلّفت هي أيضاً تصدّعاتها القويّة في معنويات الشباب اليهودي المكلف بالخدمة العسكرية الإلزامية. وبالتالي ما عادت المؤسسة تستطيع إخفاء حجم التسرب من الخدمة الإلزامية ولا التهرب منها قبل التجنيد، وقد كشفت صحيفة هآرتس في عددها الصادر بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١٣ عن أن شخصاً من كل ستة أشخاص لا يُتمّ مدة خدمته العسكرية حيث وصلت نسبة المتسربين إلى ١٦% من الذكور و ٧,٥% من الإناث. ووفقاً للمعطيات فإنّه مع نهاية كل عقد تهبط نسبة المتسربين للجيش بنسبة ٤%. ففي حين كانت عام ١٩٩٠، ١٧,٤%، هبطت عام ٢٠٠٠ إلى ٧,١%. وفي عام ٢٠١٠ هبطت إلى ٦,٦% ومن المتوقع أن تهبط عام ٢٠٢٠ إلى ٦,١%، هذا دون حساب المتسربين من الجيش خلال فترة الخدمة العسكرية والتي وصلت إلى ١٨% عام ٢٠٠٦ و ١٦% عام ٢٠١٣.

هذه المعطيات تأتي في وقت شرعت فيه المؤسسة الإسرائيلية ببحث سبل تجنيد أبناء الطائفة الحريديّة الرافضين من حيث المبدأ للخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وبسبب الإتفاق التاريخي الذي تمّ التوقيع عليه بين بن غوريون وقيادات الطائفة الحريديّة في مطلع عام ١٩٤٩ أو ما سُمي بإتفاق الوضع القائم، والمعمول به إلى هذه اللحظة، والذي يُهدّد نسيج المؤسسة العسكرية ويحيلها إلى مؤسسة دينية - عسكرية أصولية تحمل دلالات خطيرة في المنطقة لطالما سعت المؤسسة الإسرائيلية الرسمية لتجنّبها، حيث عملت دائماً على أن يكون الصراع في المنطقة بين حكام علمانيين من الإسرائيليين وحكام براغماتيين من العرب مُبعدين الدين ما إستطاعوا عن ميدان الصراع.

في عام ١٩٤٩م أنشئ الكيان الصهيوني وحدة ضمن صفوف الجيش أطلق عليها وحدة الأقليات، كانت تتكوّن من ٨٥٠ عنصراً من الدروز والبدو والشركس ويهود من جنسيات مختلفة، جرى تجميعهم نظراً لدورهم في التعاون مع العصابات الصهيونية قبل تأسيس الكيان. وفي عام ١٩٥٤ قررت وزارة الدفاع الإسرائيلية فرض التجنيد الإلزامي على الشبان العرب، لكن تمّ تعديل القوانين الخاصة بذلك لتشمل فقط

الدروز، بعد إتفاق مع قيادة الطائفة الدرزية، لكن الموقف الدرزي إنقسم بعد ذلك، حيث أعلن أبرز شيوخ الطائفة الشيخ فرهود فرهود رفضه التجنيد باعتباره إنعزلاً عن أبناء المجتمع. وتقدر إحصائية نشرتها الصحفية منى أبو شحادة، عدد العرب العاملين في الجيش الصهيوني بـ ٥ آلاف مجنّد، بينما يُقدّر عدد الدروز بـ ١٧ ألف جندي.

إنقسم الدروز في الموقف من إجبار أبنائهم على التجنيد، فبعض القيادات الدينية تطالب بهذا القانون، وكانت ذريعتها أن التجنيد مدخل للحصول على مكاسب وإمميزات على أنه إعلان الولاء لـ (دولة إسرائيل)، لكن البعض الآخر رفضه مثلما ذكرنا سابقاً باعتباره سبباً في إبتعادهم عن شعبهم. وبحسب التقرير، فإن الدعوة إلى تعديل قانون "طال" شكّلت مدخلاً لمطالبة أحزاب صهيونية بتطبيق الخدمة الإلزامية على الحريديم وفلسطينيي عام ١٩٤٨م، وأثارت هذه الدعوات جدلاً واسعاً داخل المجتمع العربي، حيث رفضها ممثلوهم في الكنيست وفي الأحزاب السياسية، معتمدين على أنه لا يمكن تنفيذ هذه الدعوة بالتزامن مع إنتقاص الحكومة الصهيونية لحقوق هؤلاء. ورغم أن الإحصاءات تفيد بمقتل ٣٥٠ من الجنود الدروز في الجيش الصهيوني، إلا أن النظرة العنصرية الصهيونية إليهم لم تتبدّد، ولأوهم للكيان الصهيوني لا يزال مشكوكاً فيه لدى دوائر الأمن الصهيونية، ولا تتم ترقية لهم في الرتب العالية.

حتى وقت قريب كان خيار عدم الإلتحاق بالجيش الإسرائيلي من المحظورات في دولة ولدت وتأسست في خضمّ العدوان والحرب، وهي تخوض صراعاً دائماً مع جيرانها الفلسطينيين والعرب، كما أن رؤية مجموعات من الجنود الشبان يمسون بينادقهم من المشاهد المعتادة في شوارعها، ويرى كثيرون أن الخدمة العسكرية هي جوهر الهوية الوطنية، وهو ما دفع "إيتان هابر"، الكاتب اليومي في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، لاعتبار "التهرب من التجنيد سرطانياً يلثم أسس إسرائيل كمجتمع". وقد تمّت في هذا السياق مصادقة الحكومة الإسرائيلية على تمديد سريان مفعول قانون "طال"، بشأن إعفاء المُتدينين "الحريديم" من التجنيد للجيش مدّة خمس سنوات أخرى، ورغم أن التجنيد إلزامي من الناحية الرسمية، لكن نسبة غير بسيطة لا تتجنّد لأسباب مختلفة، سياسية، وضميرية، وأيديولوجية.

تأثير الحروب:

التجربة الإسرائيلية أفادت بأن الدافع وراء ظاهرة رفض الخدمة العسكرية الإسرائيلية ليس عنصراً واحداً، بل هو مركّب من عدّة أسباب، أهمّها تصاعد معدّلات العلمنة والأمركة والتوجّه نحو اللذة والتمتع بالحياة، وفي الوقت نفسه تزايد مستوى التدين لدى بعض القطاعات الشبابية اليهودية، حيث يلجئ الإسرائيليون للعديد من الطرق التي يتهربون بواسطتها من أداء الخدمة العسكرية، مع مراعاة أن بعضها يناسب الذكور فقط، وبعضها الآخر يناسب الإناث فقط، وثمة طرق تناسب الجنسين معاً، ومن أهمّها: الإعفاء لأسباب دينية، والدراسة في المدارس الدينية اليهودية.

رفض الخدمة:

بالرغم من الهالة الكبيرة من السرية والتكتم التي تحيط بما يحصل داخل الجيش الإسرائيلي من إشكاليات وعيوب، إلا أن بعض التسريبات التي تصدر بين الحين والآخر، تعطي بعضاً من أوجه الصورة الضبابية حول ظاهرة رفض الخدمة العسكرية، فقد كشف مدير قسم القوى العاملة في الجيش أن ٤٠% من الشباب الإسرائيلي لا يبنون الخدمة العسكرية، وهذه النسبة موزّعة تحت أسباب مختلفة: - ١٠% من طلاب المدارس الدينية لا يخدمون بقرار من الحكومة، ممّا يشجّع الشاب على التطرّف والذهاب للمدارس الدينية تهرباً من الخدمة.

- ١٠% لا يخدمون لأسباب نفسية، وهي نسبة مرتفعة جداً، ولا يعقل أن تكون في أي مجتمع، وإن كانت حقيقة فهي تعكس الأمراض التي يعاني منها الإسرائيليون، مما يجعل تصديقها أو تكذيبها يعطي مؤشرات خطيرة على الصحة النفسية.

- ٢٠% لا يخدمون لأسباب مرضية أو عائلية، أو لأنهم متواجدون خارج الدولة، وهذه النسبة لها مدلولاتها التي ترتبط بطبيعة "إسرائيل"، وتوضح المؤشرات الحياتية التي يعيشها ذلك المجتمع. وطالما أن التهرب من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي ليس ظاهرة جديدة على الإطلاق، فقد ارتفعت نسبة الذين لا يخدمون في الأعوام العشرين الفائزة باطراد، على النحو التالي:

- بلغت نسبتهم ١٢,١% سنة ١٩٨٠.

- ارتفعت إلى ١٦,٦% سنة ١٩٩٠.

- ووصلت إلى ٢٣,٩% سنة ٢٠٠٢.

- وبلغت ٢٥% سنة ٢٠٠٧، بمعنى أن واحداً من كل أربعة إسرائيليين يتهربون من الخدمة العسكرية. هذه الأرقام أثارت المخاوف لدى الجيش، خاصة وأن النسبة الحالية تشكل أعلى نسبة تهرب، علاوة على أن التوقعات تشير إلى تواصل ارتفاعها في السنوات المقبلة، كما أوضحت معطيات شعبة القوى البشرية إلى أن من بين ٢٥% ممن لم يتجنّدوا، هناك النسب التالية:

أ. ١١% صرّحوا أنهم طلاب مدارس دينية.

ب. ٧% لم يتجنّدوا لأسباب صحية، بينهم ٥% لأسباب نفسية.

ج. ٤% لم يتجنّدوا لمكوّثهم خارج البلاد.

د. ٣% لم يتجنّدوا بسبب ماضيهم الجنائي.

وبلغة الأرقام، فإن حالات الفرار من الخدمة بلغت عام ٢٠٠٤، ١٢٨٨ حالة، ارتفعت عام ٢٠٠٥ إلى ١٤٣٨، وهبط العدد عام ٢٠٠٦ إلى ١٣٨٦، وسجلت الشرطة العسكرية عام ٢٠٠٧، ١٠٠٦ حالة فرار، أما مجموع الجنود المسجّلين "هاربين من الخدمة"، فبلغ ١٨٧٣ هارباً، منهم ٧٩٩ يتواجدون خارج البلاد، حيث وجدوا لهم ملجأ.

وفي هذا السياق قال د. يازم بيرى أستاذ علم الاجتماع بجامعة تل أبيب: "إن رفض الخدمة في الجيش أصبح قضية مركزية متزايدة داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث يحاول بعض الإسرائيليون تحاشي الخدمة بالإدعاء بمشاكل وأمراض عقلية، التي تسمح لـ ١٠% بتجنّب الخدمة، ويعتقد الجيش أنه بحاجة لمائتي شخص ليحصلوا على مائة جندي، وستجد خمسين منهم غير مؤهلين بسبب الصحة، وخمسين آخرين لوجود أعراض ومشاكل نفسية، ولكن في نهاية الأمر سيحصلون على العدد المطلوب".

لقد شهدت إسرائيل نقاشاً حامي الوطيس يتعلّق بظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية، والتي تصاعدت معدّلاتها بين الشباب الإسرائيلي بمعدّل غير مسبوق. وقد تراوحت الآراء حول هذه الظاهرة بين منتقد ينعي تفكّك الهوية الجماعية ونهاية روح الريادة التي عُرف بها المستوطنون الأوائل، وبين من يعتبرها حيلة ومناورة جديدة من المؤسسة العسكرية تحاول بواسطتها زيادة المخصّصات العسكرية من الميزانية العامة. فرئيس هيئة الأركان العامة الجنرال "غابي أشكنازي" في خطاب ألقاه في يوم ٣١ تموز ٢٠٠٧ في مقرّ سلاح الجو في "هرتسليا"، شجب ظاهرة التهرب من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، ووصفها بأنها "تنهش المجتمع والجيش في إسرائيل". وأضاف أن "المتهربين فقدوا الشعور بالخل، ومهمّتنا جميعاً الآن هي أن نعيد الخجل إلى سحنات المتهربين، وأن نعيد شعور الإعتزاز إلى الجنود في الخدمة".

وانتقل هذا النقاش إلى الصحف الإسرائيلية، فالكااتب "يوسف تومي لبي" في مقال بعنوان "ماذا بشأن آلاف الشباب اللواتي يصرّحون بأنهم مُتديّبات كي لا يخدموا في الجيش؟" (معاريف ١٢ كانون أول ٢٠٠٧)، يُعلّق على قطاعات الشباب التي تتهرب من الخدمة العسكرية:

١- آلاف من الشباب الأصوليين يُعفون من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، ويصف هذا الوضع بأنه "فضيحة بحد ذاتها، ولكنها قانونية، طالما هم يتعلمون في المدرسة الدينية. الجمهور العلماني لا يعلم على الإطلاق أن القانون يستوجب تجنيد الشبان الأصوليين الذين لا يتعلمون. يوجد عدد لا حصر له من الشبان الأصوليين الذين يتلقون الإعفاء من الخدمة العسكرية، مسجلين في المدارس الدينية، ولكن بدلاً من التعلم يرتزقون في الخفاء. وليس فقط الجمهور الأصولي وحده الذي يعرف ذلك، بل إن الجيش الإسرائيلي هو الآخر يعرف ذلك تمام المعرفة".

٢- "ثمة آلاف من المواطنين الذين يتظاهرون بأنهم مرضى كي لا يخرجوا إلى خدمة الإحتياط. فهل أرسل أحد ذات مرة كي يفحص حرارة من لا يتم تجنيده لأنه مريض؟ أي نوع من الفيروسات ينتشر مع أوامر التجنيد للإحتياط؟".

٣- "هناك آلاف من الشابات يزعمن الإنتساب لمدارس دينية تهزباً من الخدمة العسكرية، رغم أن الكثيرات منهن يتشمسن بلباس السباحة ذي القطعتين على شاطئ البحر، ويشاركن في حفلات الكيف. ولكن لا يوجد لهن أي كيف للتجنيد. والجيش يرقص على نغمات عزفهن".

ويضيف الكاتب أنه صار "من الأمور الشهيرة أن العديد من الجنود يكذبون على ضباط الأمن كي يتم تسريحهم من الخدمة في الجيش الإسرائيلي. وفي دوائر معينة يتباهى المتملصون من الخدمة بأنهم خدعوا الجيش. فلتهداً نفوسهم. فهم لم يخدعوا أحداً، والجيش الإسرائيلي على علم بأنهم يتظاهرون، ولكن ينقص الجيش الإسرائيلي قوة الرجولة كي يعالج أمرهم. من يحتاج إلى ضابط الأمن هو الجيش".

وأوردت بعض التقارير أن الجندي الإسرائيلي بالرغم من معداته القتالية الفائقة، والتدريب المكثف الذي يتلقاه، فقد أصبح صيداً سهلاً، وهذا يتضح في نسبة من سقطوا صرعى العمليات الفدائية، التي صرح الجيش بعدم وجود رد عسكري عليها، وازداد إنتشار حركة الرفض في وقت باتت فيه المقاومة، تشكل خطراً حقيقياً على القدرة العسكرية، فهي "تسمم" الجيش من الداخل، وتؤدي لخفض الإسهام الكمي في الجهد العسكري، وتتميز بأنها ليست مجرد فعل فردي، أو حتى إتجاه تلقائي عام، بل عملية جماعية منظمة وضعت هدفاً واضحاً لها: الضغط على الحكومة للإسحاب من الأراضي المحتلة.

ما يزيد من إحساس الجنود بعبثية موقفهم، وعدمية التضحية من أجل "البلد"، عدم إكتراث القيادة العسكرية بهم، حيث قام مئات الضباط والجنود بالإحتجاج على إنعدام المساواة في توزيع الأعباء، واشتكوا من نقص الوسائل القتالية، وإنعدام الحماية الملائمة، وعدم تلقي التدريبات الكافية والتجهيزات اللازمة لحمايتهم، وإضطرارهم لتأدية الحراسة دون إرتداء السترات الواقية، مما اضطر بعضهم من ذوي الإمكانات المالية الجيدة لشراء سترات وخوذ دفاعية على حسابهم، للدفاع عن أنفسهم، حيث يصل ثمن السترة إلى ١٢٠٠ دولار.

تساعد العلمنة والأمركة في المجتمع هي إتجاهات تنامت في إسرائيل بعد سنة ١٩٦٧، وأدت إلى تحوّل المجتمع الإسرائيلي إلى "مجتمع الـV" الفيديو والفولفو والفيللا، وظهور المستوطن المتوجّه نحو اللذة، ذو الرأس الصغير والمعدة الكبيرة، الذي يجيد الإستهلاك ولا يؤمن بأي مثاليات أو أيديولوجيات، بما في ذلك الأيديولوجية الصهيونية، هذا الإسرائيلي لا يعرف كيف يضحي من أجل "وطنه" وكرامته، فهو ملتفت حول ذاته، يريد أن يزيد من معدّلات إستهلاكه ورفاهيته، وبالتالي ينصرف عن الخدمة العسكرية ويفرّ منها.

عبثية الصدام مع الفلسطينيين:

وفقاً لما قاله البروفيسور "اليوبيتش" بأن رفض ٥٠٠ جندي للخدمة العسكرية سيؤدي لإنهاء تواجد الجيش في الأراضي الفلسطينية، مُرجعاً رفض الجنود للخدمة إلى إيمانهم بأنّ هذا الرفض الجماعي قد يقنع

حركات المقاومة بالتوقف عن العمليات الفدائية، مشيراً إلى أن مقابلات الجنود الراضين تكشف عن عدم رضاهم عن سياسة حكومتهم، لاسيما في ظل رفضهم الإعتناء الزائد الذي توليه الحكومة للمستوطنين. وكان أكثر من خمسين من العسكريين، يصل بعضهم إلى رتبة "رائد"، نشروا إعلاناً في الصحف الإسرائيلية قالوا فيه: "لن نستمر في خوض حرب من أجل سلام المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن نستمر في القتال داخل الخط الأخضر بهدف قمع وطرده وإهانة وتجويع شعب بأكمله". الأمر الذي أحدث ردود فعل قاسية جاءت على لسان المحلل العسكري "أليكس فيشمان" بوصفه "تمرد يساوي هزة أرضية مدمرة، يصعب توقع أبعادها، وإذا لم تتوقف هذه العاصفة في الحال، فقد تجرف معها أوساطاً أخرى في الجيش"، واعتبرها وزير الدفاع السابق "شاؤول موفاز" مساعدة معنوية لألد أعداء إسرائيل، ومساعدة غير متوقعة للمنظمات المسلحة التي تهدف لإبادة دولة اليهود.

ويشير الكاتب "شلومي برزيل" في مقال بعنوان "تهرب الفنانين في إسرائيل من الخدمة العسكرية ظاهرة طبيعية في دولة ديمقراطية" (هارتس ٢٠ آب ٢٠٠٧)، إلى أن "ظاهرة تهرب الفنانين من الخدمة العسكرية يجب أن تقلق المجتمع". ولكن ليس من الواضح لماذا عرفت جماعة صغيرة من الفنانين على أنها وباء يجب إقتلعه أولاً، مع أن الدولة تثير مسألة قانون الخدمة الوطنية كبديل للخدمة العسكرية. وفي هذا الشأن يرى "موشيه أرنس"، وزير الدفاع الأسبق في مقال بعنوان "تطبيق قانون الخدمة الوطنية المقترح سيؤدي لفقدان جيش الشعب وإضفاء الشرعية على التهرب منه" (هارتس ٢٩ آب ٢٠٠٧)، أن "الخدمة الوطنية ليست مخصصة لمن لا يستطيعون الخدمة في الجيش بسبب الإعاقة، وإنما هي متاحة فقط لمن لا يريدون الخدمة في الجيش". وأن "الحكومة التي تواصل هذا الخط ستحوّل الخدمة الإلزامية إلى مهزلة، وتحوّل من يخدمون في الجيش إلى مغفلين. هناك في المجتمع مطلب بالمساواة بين مواطني الدولة في الحقوق والفرص. ولكن عندما يتعلّق الأمر بالمساواة في واجبات المواطن تجاه الدولة يتغير كل شيء. على سبيل المثال، في قضية الخدمة العسكرية نجد أن كل الشبان الدروز ملزمون بالخدمة، بينما هناك إعفاء للشبان المسلمين إذا كانوا من الشركس، كما أن كل الشبان اليهود ملزمون بالخدمة باستثناء الأصوليين. وكل الشبان المسيحيين معفيون من الخدمة. هذا الخليط العجيب من الإلزام والواجبات والإعفاءات لن يكون مقبولاً في أية دولة ديمقراطية. ليست هناك مساواة في هذه الحالة، وعمّا قريب سنسير باتجاه جيش المتطوعين الذي سيكون بداية النهاية للجيش الإسرائيلي كجيش للشعب. هذه ستكون ضربة ليس فقط لقدرات إسرائيل العسكرية وإنما لقيمها الوطنية العليا".

وأخيراً رأت الوزيرة السابقة شولاميت ألوني "ميرتس" في تصريح لها على (موقع "واينت" الإلكتروني، ٧ آب ٢٠٠٧)، أن هذه الحملة تنطوي على مظاهر فاشية، ف"المقصودون من ورائها هم رافضو الخدمة العسكرية لأسباب ضميرية، أو الأشخاص الذين ليس في وسعهم تأديتها لأسباب صحية أو نفسانية"، منوهة إلى أن الكنيسة أقرت قبل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع "إعفاء خمسين ألف شاب من الحريديم (اليهود المتدينين المتشددين) من الخدمة العسكرية لمدة خمسة أعوام". كما أقرت إعفاءهم من دفع القسط الدراسي ومنحهم مخصصات ضمان الدخل. وشجبت ألوني طرد المغني أفيف غيفن من الإذاعة العسكرية لأنه لم يخدم في الجيش والحملة التي يجري شنها ضد بعض نجوم الفن والرياضة على هذه الخلفية. وأضافت بأن "تبجح يهود باراك وإستعلاءه قد تسبباً في الكثير من الأضرار في السابق، وعلى ما يبدو فسيلحقان المزيد من الأضرار في المستقبل". وأوضحت أن "التساوق الشعبي مع تصريحات باراك في هذا الشأن هو الذي ينبغي أن يُثير القلق، إذا ما كنّا راغبين بعد في أن نكون مجتمعاً ديمقراطياً يحترم حقوق الإنسان وحرية، والمقصود كل إنسان حتى لو لم يكن جندياً بطلاً أو طالباً في مدرسة دينية أو عضواً في منظمة غوش إيمونيم (الإستيطنانية المتطرفة) أو قنصاً محترفاً في وحدة عسكرية مختارة".

في هذا المجال أيضاً يتناول الكاتب بن حورين أبرز أسباب إنتشار ظاهرة رفض الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، لدى المتدينين وسواهم، ومن أهمها: تراجع هيبة الجيش، حيث بدأ توالي الضربات على مؤسسة الجيش منذ حرب الإستنزاف ١٩٦٨ - ١٩٦٩ وحرب ١٩٧٣، مروراً بحرب لبنان ١٩٨٢، وإنتفاضة ١٩٨٧، وإنتهاءً بالإسحاب من جنوب لبنان ٢٠٠٠، ووصل هذا المنحنى إلى قمته في إنتفاضة الأقصى، وحرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، وحروب غزة الأخيرة: ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤.

أدى كل ذلك إلى إهتزاز صورة الجيش، وتراجع مكانته، وتزايد الإنتقادات الموجهة ضده، وأصبحت الخدمة في صفوف الجيش بالنسبة للكثير من الإسرائيليين عبئاً إقتصادياً ومعنوياً كبيراً، إذ يفصل كثير من المجندين من أعمالهم بعد أدائهم خدمة الإحتياط، في الوقت الذي يُعفى فيه طلبة المدارس الدينيّة، وتُغدق عليهم المعونات ليستأنفوا دراستهم، لكن أهم العوامل، بطبيعة الحال، هو إحساس المجندين بأنّه لا جدوى من الإستمرار في الحرب.

وهناك سبب آخر، بحسب بن حورين، يتعلّق بالخشية من المواجهات المتواصلة مع رجال المقاومة من الفلسطينيين واللبنانيين، بعبارة أكثر وضوحاً، الخوف من الموت، فالجنود الإسرائيليون معظمهم علمانيون لا يؤمنون بالأخرة، متوجّهون نحو اللذة ولا يؤمنون بأي مثاليات قوميّة، والجندي على الرغم من معدّاته القتالية الفائقة التقنية، والتدريب المكثّف الذي يتلقاه، قد أصبح صيداً سهلاً، وهذا يتّضح في نسبة من سقطوا صرعى العمليات الفدائية، التي صرّح الجيش بعدم وجود ردّ عسكري عليها.

يستعرض المؤلف بن حورين أيضاً مواقف الإسرائيليين من ظاهرة رفض الخدمة العسكرية، فالجيش حرص على مواجهتها بشكلٍ فردي، وفي مراحل لاحقة من إتساع نطاقها جرت محاولات لكسر إرادة الراضين، رغم التأكيد أن التهرب من الخدمة ظاهرة مرضيّة، وتنتشر كالنار في الهشيم، وتجّر وراءها سلسلة من الأمراض، والأسوأ أنها توجد حالة من اللامساواة والتمييز بين دم ودم، والطريق لإجتثاث الظاهرة يكمن في إنزال عقوبات قاسية ورادعة ومناسبة على المتهربين من الخدمة.

ورغم أن الظاهرة لم تؤثر بصورة مباشرة على قدرات إسرائيل العسكريّة، ولا تعبّر عن إنهيار في الجيش، فلا يمكن الإستهتار بقدرتها على التأثير في سياساته، خاصّة في ما يتعلّق بحدود القوّة والبطش التي يستخدمها ضدّ الفلسطينيين بشكلٍ خاص، ومهما تكن دوافع الرفض، فإنّها تصبّ في تيار مقاومة الإحتلال، ويجب أخذها بعين الإعتبار في تقييم الأوضاع وتحديد السياسات، لأن الظاهرة تتّسع وتقوى، وقد يشهد المستقبل القريب المزيد من الحراك الراض للمشاركة في خدمة الجيش. والموقف الأكثر جرأة في الرد على ظاهرة رفض الخدمة العسكرية، تمثّل في حديث وزير الدفاع الأسبق "إيهود باراك" بقوله: "ينبغي العودة إلى الأيام التي كان فيها التهرب من الجيش بمثابة وصمة عار على جبين المتهربين، لأن الجيش بدأ يتحوّل من جيش الشعب إلى جيش نصف الشعب فقط".

الكاتب بن حورين يتناول الكثير من المعطيات الميدانيّة في الجيش الإسرائيلي التي تؤكّد شيوع ظاهرة واضحة تنزايد يوماً بعد يوم، لخصّها بقوله: "في إحدى قواعد الجيش تُعقد إجتماعات دوريّة للقيادة العليا مرّة كل بضعة أشهر، كل الضباط من رتبة عقيد فما فوق يجتمعون في قاعة واحدة، ومن موقع التقاط المصوّر لصورة الإجتماع يمكن ملاحظة إنتشار القبعات الدينيّة المزركشة في القاعة، المعروفة باسم "الكيبا"، ولو عدنا عقداً أو إثنتين من الزمن إلى الوراء لتطلّب الأمر البحث "بالشمعة" عن لابس القبعة في حدث كهذا، إلا أنّ ما هو حاصل اليوم يشير إلى أنّ القبعات تغطّي قاعة الإجتماعات من أقصاها لأقصاها".

بلغت الأرقام، بلغت نسبة مُعتمري القبعة الدينيّة في القيادة العسكريّة الإسرائيليّة ٤٠%، أي أنّ نصف الضباط القتاليين هم من أبناء الصهيونيّة الدينيّة، وخطورة هذه النسبة ستجعلهم بعد سنوات قليلة العمود الفقري للجيش، مع أنّ حضورهم في المؤسسة العسكريّة أعلى بعدة أضعاف ممّا بين السكّان، ممّا يعني أنّ إسرائيل ستصل لمرحلة لا يسمّى فيه الجيش "جيش الدفاع لإسرائيل"، بل جيش الدفاع لـ"إسرائيل الدينيّة". ويُضاف

إلى ذلك أنّ هذه المؤسسة العسكرية تحتفظ بصلات وثيقة، بهدف التنسيق والمتابعة، مع معظم أجهزة الدولة مثل وزارات الخارجية والمالية والتجارة والصناعة والعمل والتربية والتعليم والشرطة والزراعة والشؤون الدينية. وللمؤسسة العسكرية شبكة علاقات خارجية تشمل الإتصالات من أجل الحصول على معلومات أو أسلحة، والقيام بعمليات سرية في الخارج، وتدريب أفراد من الدول النامية على القتال.

وعلى الرغم من كل هذا الإهتمام والجهد الكبير المبذول لحماية وتطوير هذه المؤسسة، فإنها لاتزال تعاني من العديد من نقاط الضعف والفجوات المرتبطة بطبيعة الإنسان اليهودي ومعنوياته وتراجع شعوره بالانتماء الحقيقي إلى كيان غاصب وغير طبيعي وغير شرعي وإلى مجتمع فسيفسائي في ثقافته ومصالحه إلى حدّ التناقض والتنافس والتصارع. فماذا عن وضع المؤسسة العسكرية الصهيونية اليوم؟ وماذا عن مشكلة تسرب ثقافة الأمركة والأنانية والشخصانية والتهالك على جمع الثروات وإشباع الشهوات، ممّا يؤدي إلى تراجع الأيديولوجيا والتعلق بروح التضحية والمثالية ونكران الذات في المجتمع عموماً وفي الجيش خصوصاً؟

بالنسبة لخدمة الفتيات نجد أنّه وفقاً لمعطيات الجيش لعام ٢٠١٢، فإنّ كل فتاة يهودية مُلزّمة بالخدمة العسكرية من أصل إثنيتين من الفتيات اليهوديات العلمانيات، تطلب الإعفاء. وقد برّرت ٣٥,٨% من هؤلاء الفتيات سبب الإعفاء بأسباب دينية، وواحد من كل أربعة من الذكور يتقدّم بطلب الإعفاء لأسباب مختلفة منها ما يتعلّق بالأوضاع الصحية ونسبتهم ٢,٨% وآخرون لأسباب دينية.

هذه المعطيات تُضاف إلى الأوضاع الأخلاقية الشاذة التي بدأت تتسرّب من معسكرات الجيش والإنهيار الأخلاقي في تلك المعسكرات، حيث تمّ ضبط مجنّدين بتهمة تعاطي المخدّرات وسرقة الأسلحة من المخازن وبيعها لعصابات الإجرام المنظم، بل ووصل بعض هذه الأسلحة إلى جهات من المقاومة، فضلاً عن أوضاع شاذة من ممارسة الدعارة بين المجنّدين والمجنّدين. يأتي هذا كلّه في وقت بدأ يظهر فيه تغلغل الشباب اليهودي المتديّن من أبناء المستوطنات المحتلة عام ١٩٦٧ في مرافق المؤسسة العسكرية وتقدّمهم المستمرّ على المستوى القيادي، وهي خطّة تحدّث عنها بصراحة الحاخام الأول للجيش الحاخام رافي بيرتس، والذي شغل من قبل منصب مدير هيئة الإعداد العسكري في منطقة الجنوب، كما ورد في كتاب "بين الطاقية الدينية والطاقية العسكرية - الدين والسياسة والجيش في إسرائيل، ٢٠١٢": "إننا نرسل أبناءنا الشباب إلى كل مكان.. وينتشرون في كل مرافق الجيش ووفقاً لهذا الفهم، هذا إنقلاب في الجيش فبدلاً من أن يُرسلوا إلى كتائب خاصة بهم وبدلاً من أن تكون لهم وحدات خاصة لأتهم متديّنون فإن جنودنا موجودون في كل مكان في الجيش".. ومعلوم لدى المطلعين على الفكر المسيحاني، (نسبة للمسيح اليهودي المنتظر)، الخاص بهذه المجموعة، فإن أصحاب هذا الفكر يسعون لبناء "دولة الشريعة" وفقاً لمفهوم كبار علمائهم من الحاخامات تلاميذ مدرسة الراف كوك، ممّا يقلق المؤسسة العسكرية والمدنية على السواء، لكنهم لا يجرؤون على الحديث الصريح بهذا الموضوع حتى لا يتعمّق الشرخ القائم أصلاً بين مكوّنات المجتمع الإسرائيلي الذي عاد كل مكوّن فيه إلى تقوقعه الفكري والثقافي والبنوي في ظلّ فشل نظريات الصهر من خلال الجيش وفي ظلّ التمييز المدني الحاضر بقوة في مسارات الحياة المدنية الإسرائيلية. فمدن التطوير ما زالت تعتبر هوامش لمدن المركز ولدولة تل أبيب، وفي ظلّ التحوّلات السياسية الجارية في المجتمع الإسرائيلي، والتي تركت آثارها على شكل الخارطة الإجتماعية-العسكرية الإسرائيلية، حيث بات المجتمع الإسرائيلي أكثر تطرّفاً وعنصريةً حيال الآخر العربي والفلسطيني والمسلم وبات أكثر تماهياً مع الغرب وتحديداً الولايات المتحدة والإرتباط بها والإعتماد عليها في كل الملمّات، فضلاً عن الشقّ الكبير داخل المجتمع بسبب تصارع الحالتين الدينية والعلمانية في المجتمع الإسرائيلي. ولأنّ هذا المجتمع عسكري بحكم إلزامية التجنيد، وبسبب حالات التسرّب المستمرة من الجيش فقد تعمّقت التصدّعات في البنية العسكرية الإسرائيلية وصار أمراء العسكر يبحثون عن بدائل إبداعية في الحروب المقبلة المرتقبة في المحيط، خاصةً وأن نسبة الأداء العسكري للجندي هي في تراجع مستمرّ منذ

بداية الثمانينيات وإلى هذه اللحظات. وقد كشفت الدراسات عن حجم التراجع المعنوي والأدائي لدى المجنّد الإسرائيلي على الرغم ممّا تبذله المؤسسة العسكريّة من جهود ومحفّزات للحفاظ على مستوى عالٍ من المعنويات لديه.

بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٠ كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية النقاب عن تدنّي في نسبة المتجنّدين لصفوف الجيش، خلال السنوات السبع الأخيرة، لافتةً، بحسب المصادر الأمنيّة في تل أبيب، إلى إستمرار مؤسّر الإنخفاض حتى عام ٢٠١٥ على أقلّ تقدير. ويُعزى هذا الإنخفاض إلى تدنّي نسبة المهاجرين في جيل التجنيد وإنخفاض نسبة المتجنّدين في صفوف المتدينين اليهود. وقالت المصادر عينها للصحيفة إن ٢٥٠٠ من الشباب الحريدي يخدمون اليوم، في أسلحة الجوّ والبحريّة وغيرها، وأنّ السنوات الثلاث الأخيرة سجّلت تجنيد ١٥٠٠ مجنّداً إضافياً، في كل سنة وأنّ الجيش الإسرائيلي يسعى إلى زيادة المجنّدين في صفوف المتدينين والحريديم بموازاة تشجيع التطوُّع للجيش وزيادة إستيعاب المهاجرين الجدد.

يضاف إلى النتائج التي تصدر في هذه الأيام عن مؤسسات وجهات رسميّة وأهليّة إسرائيلية حول إجمالي معطياتها لعام ٢٠١٢ في مجالات مختلفة، إرتفاع نسبة التسرّب من الخدمة العسكريّة خلال عام ٢٠١٢، حيث بلغت ١٤,٥% ما يعني عشرات الآلاف من الجنود. فقد أصدر قسم القوى البشريّة في الجيش الإسرائيلي معطياته لعام ٢٠١٢، وكان من بينها إرتفاع نسبة التسرّب من الخدمة العسكريّة للعام الماضي وسط الشباب الإسرائيلي، ووفق المعطيات فإن حالة من القلق تسود قيادة الجيش ليس فقط من إنخفاض نسبة التجنيد، وإنّما من إنخفاض نسبة الدافعيّة للخدمة العسكريّة.

ونشرت صحيفة "معاريف" على موقعها الإلكتروني، نقلاً عن مسؤولين رفيعين في قسم القوى البشريّة قولهم إنهم ليسوا فقط لم يستطيعوا مواجهة إنخفاض مستوى التجنيد في الجيش خلال العام الماضي، بل إنهم لم يتمكنوا من مواجهة مشكلة لا تقلّ خطورة عن التسرّب من الخدمة، وهي تهربّ الجنود من إنهاء فترة الخدمة العسكريّة الكاملة ومدّتها ثلاثة أعوام متواصلة. وفي أعقاب ذلك، قرّر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، محاربة هذه الظاهرة عبر إقرار خطة جديدة يكون هدفها أن تصل نسبة التسرّب من الخدمة في كل عام ١٠% فقط من مجموع الجنود.

وتنصّ الخطة على زيادة عدد الضباط النفسيين في الجيش ومنحهم صلاحيات جديدة، فمثلاً بدلاً من إعفاء الجنود من الخدمة العسكريّة بسبب الأمراض النفسيّة سيمنحون تسهيلات مختلفة منها إمكانية عمل زيارات إلى منازلهم خلال فترة الخدمة، كما فرضت الخطة على كل قادة الوحدات متابعة نسبة التسرّب في صفوف الجنود العاملين في وحداتهم والعمل على تقليصها. وتضمّنت الخطة أيضاً عمل فحوص للجالية التي نسبة تسرّب أفرادها من الخدمة العسكريّة عالية، من أجل إعداد مسار تأهيل خاص بها خلال فترة الخدمة العسكريّة للجيش الإسرائيلي.

وكشف تقرير إسرائيلي عن أن قرابة ١٤ ألف جندي ومجنّدة بالجيش الإسرائيلي دخلوا السجن العسكري خلال عام ٢٠١٢ غالبيتهم بسبب التهربّ أو التغيّب عن الخدمة العسكريّة. ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية ٢٠١٣/٧/١٠ عن تقرير لمركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست عن أن ١٦% من هؤلاء الجنود إحتجزوا من قبل ولو لمرة واحدة في سجن عسكري.

وقال التقرير إنه حتى شهر يونيو/حزيران الماضي مازال هناك ٦٥٦٣ جندياً ومجنّدة في قاعدة الإحتجاز، نصفهم تقريباً بسبب التهربّ من الخدمة العسكريّة، إضافة إلى ١٣٩٢ جندياً بسبب التغيّب عن الخدمة العسكريّة، وقرابة ألف جندي بسبب الجرائم التأديبيّة. وأشارت إحصائيّة للجيش الإسرائيلي خلال شهر يونيو/حزيران الماضي أن واحداً من كل ستّة جنود رجال، يتمّ تجنيدهم للخدمة الإلزاميّة، يتسرّب أو يفرّ من صفوف الجيش قبل إنتهاء فترة التجنيد الإلزامي.

ويعيش الجيش الصهيوني حالة من الإنهيار وتفشي ظاهرة الهروب والإنتحار والتراجع في عدد الجنود العاملين في الجيش، فقد أمارق قائد شعبة التخطيط في جيش الإحتلال الصهيوني، اللواء "نمرود شيفر"، اللثام عن أن عدد الجنود في جيش الإحتلال وصل ٧٠٠ ألف، بينهم حوالي ٢١٠ ألف جندي نظامي فقط، مشيراً إلى أن ٧٠% إحتياط، وأبدى قلقه من تراجع نسبة الشباب الصهاينة الذين يتجنّدون للجيش.

وقال شيفر خلال المؤتمر السنوي لمعهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب أن حجم القوّات المقاتلة في الجيش الصهيوني هو نصف حجمها قبل ٣٠ عاماً، وأن ما بين ٣%-٥% فقط من الجنود معروفون كمهنيين، وهذا قليل جداً قياساً بجيوش أخرى، وهناك نقص بالآلاف الجنود بين ما هو مطلوب وما هو موجود للتجنيد في ظلّ عدم تقدّم الشباب المتدنيين للخدمة في الجيش الصهيوني. وأضاف: "الإخفاض في نسب التجنيد هو تحدّي إجتماعي للدولة"، فهناك جنود أقل يتحسّسون هذا النقص من خلال الممارسة اليومية، وعلى سبيل المثال يوجد نقص في حجم قوات الحرب الإلكترونية في الإنترنت، وهذا ما أظهره هجوم السايبر الأخير على دولة الكيان، والقبة الحديدية المضادة للصواريخ القصيرة المدى.

من جهة أخرى فقد سادت حالة من التذمّر والإحتجاجات بين أوساط الجيش بعد إرتفاع عدد الهاربين من "لواء جيفعاتي"، أحد أهم ألوية الجيش في المنطقة الجنوبية، وهذا ما صرّحت به صحيفة "يديعوت أحرונوت". ووفقاً للصحيفة فإن عدد الجنود الذين هربوا بلغ ٢٨ جندياً أعلنوا التذمّر ورفض الخدمة بسبب تعرّضهم لمعاملة غير إنسانية من قاداتهم. وأعرب قائد شعبة التخطيط في جيش الإحتلال الصهيوني عن توقّعه بأن حجم القوات التقليدية سيتناقص في المستقبل بشكل أكبر، وقال: "لا توجد لدى الجيش الصهيوني موارد لتفعيل جيش بالحجم السابق، ومن الصواب أن يكون الجيش أصغر وتحويله إلى جيش ناجع ومتخصّص أكثر، والجيش الصهيوني جاهز لتغييرات عميقة وجوهرية تشمل تقليصاً في حجم القوات".

ونشرت صحيفة "هآرتس" إحصائية لجيش الإحتلال الإسرائيلي أكّدت أن عدد الشباب الذكور المتهرّبين من أداء الخدمة العسكرية أكثر من عدد الفتيات المتهرّبات منها. وطبقاً للتقارير الإحصائية فإن جندياً من كل ست جنود لا ينهي مدّة خدمته العسكرية ويتهرّب من الجيش قبل تسريحه أو قضاء مدّة الخدمة الإلزامية، وأضافت الصحيفة بأن فتاة من كل ١٣ فتاة تتهرّب من أداء الخدمة العسكرية بعد تجنيدها.

وحسب البيانات الرسمية الصادرة عن الجيش الإسرائيلي فإن الشباب يشكّلون ١٦% من نسبة المتهرّبين من أداء الخدمة العسكرية بعد تجنيدهم، بينما ٧,٥% فقط من الفتيات يتهرّبن من الخدمة بعد تجنيدهن. وأشارت "هآرتس" إلى أن هذه الظاهرة تزايدت في الفترة الأخيرة كثيراً، لافتة إلى أن الجيش يعمل جاهداً على تقليص أعداد المتهرّبين من أداء الخدمة العسكرية بعد تجنيدهم فعلياً. وفي هذا الصدد حدّر رئيس الأركان الإسرائيلي السابق الجنرال جابي أشكنازي من تعاضم ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكرية مؤكداً أنّ إستمرارها سيقود إلى وضع لا يغدو فيه سوى قلّة تلتحق بالجيش.

بدورها كشفت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، وفقاً لبيانات شعبة الأفراد في جيش الإحتلال الإسرائيلي، أنّه في العقد القادم وتحديداً في عام ٢٠١٩ سيتهرّب ١ بين كل أربعة إسرائيليين من التجنيد. وأشارت الصحيفة إلى أنّ التوقّعات الإحصائية لعام ٢٠١٩ لقسم القوى البشرية التابع للجيش الإسرائيلي تشير إلى أنّ ١٢,٦٠٠ من الشباب في سنّ التجنيد يتجهون للتدّين أو لطرق أخرى للتهرّب من التجنيد. واتّضح من بيانات القوى البشرية أنّه في الوقت الراهن يتهرّب ٥,٧٠٠ شاب كل عام بنسبة ١٣% من المرشّحين للتجنيد في سن ١٨. بدوره أكّد شاحر إيلان، "نائب المدير العام للبحث والإعلام بالقوى البشرية"، أن البيانات تثبت أن الضرورة الملحة التي تحول دون إعفاء الشباب في سن التجنيد هو فرض عقوبات على كل من يرفض أداء الخدمة العسكرية أو المدنية. وأضاف: "يتوجّب علينا حلّ المشكلة اليوم قبل فوات الأوان وذلك لما تمثّله من خطورة حقيقية على الأمن القومي".

من جانبه قال القاضي الإسرائيلي تسفي تال، الذي اقترح قانوناً يقضي بتجنيد طلبة المدارس الدينيّة، أنّه لم يفشل ولكن الحكومة فشلت في تطبيق هذا القانون. واعترف ١٩% من المرشحين للخدمة في الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة، بإيمانهم وعقيدتهم وفكرهم السياسي، وتبيّن أن ٦% من هؤلاء فقط يذهبون للتجنيد في الجيش، أما البقية فلا يعلمون ما هي توجّهاتهم، لذلك تحدث ظواهر رفض الخدمة في الجيش الإسرائيلي.

بتاريخ ٧ تموز ٢٠١٣ صادقت الحكومة الصهيونيّة على قانون الخدمة العسكريّة الجديد، والمعروف بمشروع قانون زيادة المساواة في تحمّل العبء، حيث أيدّ التعديل ١٤ وزيراً، بينما إمتنع أربعة وزراء عن التصويت. وينصّ مشروع القانون الجديد على إلزام جميع طلاب المعاهد الدينيّة بأداء الخدمة العسكريّة أو المدنيّة في غضون أربع سنوات وذلك باستثناء ١٨٠٠ طالب متفوّق كل عام. كما يقضي القانون الجديد باختصار مدّة الخدمة العسكريّة الإلزاميّة للرجال بأربعة أشهر من جهة، وتمديد الخدمة العسكريّة الإلزاميّة للنساء إلى أربعة أشهر. وأدى إقرار الحكومة الإسرائيليّة صيغة مشروع قانون يقضي بفرض الخدمة العسكريّة في جيش الإحتلال على اليهود المترمّنين "الحريديم" إلى تأجيج الجدل بين "الصهيونيّة العلمانيّة" و"الحريديم". ويأتي ذلك بالتزامن مع سلسلة إجراءات أجرتها حكومة بنيامين نتنياهو في الموازنة العامّة، ويعتبرها "الحريديم" موجّهة ضدّهم، حيث تعالت الأصوات المهدّدة للحكومة بإجراءات تصعيدية حيال ذلك. ويُجمع المحللون، على أنّه في حال تمّ إقرار القانون، فإنّه سيقود إلى صدام ميداني بين الأجهزة الإسرائيليّة و"الحريديم"، على الرغم من أن صيغة القانون تتحدّث عن تطبيقه على مراحل تمتدّ إلى أربع سنوات.

من ناحية أخرى إتسعت في الآونة الأخيرة رقعة العصيان في جيش الإحتلال بعد أن أصبح الجنود ينصاعون لأوامر الحاخامات لا القادة، وفي هذا الشأن إهتمّت صحيفة "يديعوت أحرونوت" بتسليط الضوء على إحالة جيش الإحتلال لأربعة من جنوده إلى السجن العسكري لمدّة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٨ يوماً، على خلفيّة إحتجاجهم على عمليّة إخلاء النقاط الإستيطانيّة قرب مدينة الخليل بالضفة الغربيّة المحتلّة. ونقلت الصحيفة العبريّة عن ناطق بلسان الجيش قوله: "هؤلاء الجنود تصرفوا بطريقة لم تكن متوقّعة ومناقضة لقوانين الجيش الإسرائيلي إذ عليهم أن يطيعوا جميع الأوامر". وقال مصدر رفيع في الجيش الإسرائيلي: "إن هذه الظاهرة ستزداد سوءاً ما دام هؤلاء لا يصغون إلى قادتهم بل إلى حاخاماتهم"، مشدداً على أن الجيش سيوقف تعامله مع المعاهد الدينيّة العسكريّة في حال شجّع حاخاماتها الجنود على رفض الطاعة. وعلى الجانب الآخر أوردت صحيفة "إسرائيل اليوم" تصريحات غاضبة من جانب الحاخامات ردّاً على قادة الجيش الإسرائيلي الذين ينتقدونهم لأنّهم يرفضون الخدمة العسكريّة.

وقد إنتهز عدد من الوزراء الفرصة لشنّ هجوم على المتديّنين اليهود الذين لا يخدمون في الجيش، ولكن الحاخام يعقوب ليسمان، نائب وزير الصحة الإسرائيلي، ردّ على هذه الإتهامات بقوله: "إن المتديّنين ينجبون الأطفال بكثرة، والعلمانيين يذهبون للجيش، ولذلك عليكم أن تشكرونا لا أن تنتقدونا، فإنجاب الأطفال معركة أيضاً، ونحن نحارب ونقاتل على خط الديمواغرافيا اليهوديّة وخذوا مدينة القدس على سبيل المثال، فلولا المتديّتون لكان سري نسيبة رئيساً لبلديتها، لذلك فأنتم تجنّدوا للجيش، ونحن سننجب الأطفال اليهود".

ثورة النساء اليهوديات:

كان أوّل من أعلن تضرّره وتقاعسه عن أداء الخدمة العسكريّة، النساء اليهوديات، ولذلك صادقت اللجنة الوزاريّة للشؤون القانونيّة مؤخراً على إقتراح قانون خصّص لمواجّهة ظاهرة تهرب الفتيات من الخدمة العسكريّة بحجّة التدين، حيث يدّعين بأنّهنّ متديّنيات، بالرغم من أنّهنّ علمانيات. وأوضحت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيليّة أنّ هذا الإقتراح الحكومي قدّمته وزارة الدفاع، وهو الذي سيتمّ في إطاره تعزيز المراقبة والإشراف على هؤلاء الفتيات. وأشارت الصحيفة إلى أنّه من المتوقّع أن يشمل قرار الوزارة تغييراً في نظام تطبيق القانون العسكري، الذي كان ينصّ حتى الآن "على أنّه إذا شكّ الجيش الإسرائيلي في إحدى

الفتيات، في أنها حصلت على إعفاء من الخدمة العسكرية بعدما ادّعت كذباً أنها مُتديّنة، فإن وزارة الدفاع كانت تقوم بتفعيل القانون الجنائي ضدّ هذه الفتاة، ثم تنتظر حكم المحكمة قبل أن يتمّ تجنيدها من جديد". وأضافت الصحيفة أن "وزارة الحرب معنيّة بتمكين السلطات العسكريّة في الجيش، من تجنيد كل فتاة يثبّت أنها إدّعت كذباً بأنها مُتديّنة، للجيش فوراً دون الذهاب إلى المسار الجنائي كما كان سابقاً". وكاد هذا الاقتراح أن يؤدي إلى حدوث أزمة إئتلافية مع الأحزاب المتديّنة المشاركة في الحكومة. بدوره نشر قسم القوى البشريّة في الجيش الإسرائيليّ مُعطيات مُقلقة، تشير إلى أن هناك إرتفاع حادّ في عدد الفتيات اللواتي لا يتجنّدن للخدمة العسكريّة، حيث يعتقد رئيس قسم القوى البشريّة أن حوالي ٨% من هؤلاء الفتيات كاذبات. وأشارت المعطيات إلى أن ٣٢,٨% رفضن التجنّد في عام ١٩٩١، وأن النسبة إرتفعت العام الماضي إلى ٤٤%، كما سجّل إرتفاع في صفوف الشبّان المتهرّبين، حيث رفض ١٨,٢% التجنّد عام ١٩٩١، بينما وصلت النسبة اليوم إلى ٢٥,٨%. ويُعبّر الجيش الإسرائيليّ عن قلقه من نسبة الإرتفاع الحادّ في معدّل الفتيات اللواتي يتمّ إعفاؤهن بعد تصريح لهنّ بأنهنّ مُتديّنات، حيث كانت النسبة عام ١٩٩١، ٢١,٣% بينما وصلت النسبة خلال العام الحالي إلى ٣٤,٦%.

سقوط الأسطورة:

الأسطورة اليهوديّة القديمة، والصهيونيّة الحديثة، تشيع أن "إسرائيل" "أرض الميعاد" هي "أرض السمن والعسل". ولكن ما العمل إذا كان الأكاديميون اليهود فيها لا يريدون ذلك، بل يريدون الدولارات الكثيرة؟ الحلّ بسيط وهو الهجرة إلى الولايات المتحدة. وهذه الظاهرة تزداد من سنة إلى أخرى. وتكشف صحيفة "يديعوت أحرונوت" عن أنّ حوالي خمسة آلاف عالم وأكاديمي بارز من إسرائيل يعيشون في الولايات المتّحدة منذ مدّة طويلة، وهذا العدد هو نصف العلماء والأكاديميين الكبار الإسرائيليين. ما الذي يدفع العلماء الذين تعلّموا في الجامعات الإسرائيليّة وخدموا في الجيش وبنوا حياتهم وأقاموا عائلات في الكيان إلى الهجرة؟ هناك أسباب عدّة: السبب الأوّل هو أنّ الدخل الممكن في الولايات المتّحدة هو أضعاف الدخل الممكن في الكيان. "ففي إسرائيل يتقاضى الفرد خمسة آلاف إلى عشرة آلاف شاكيل شهرياً، ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ دولار، أمّا في الولايات المتّحدة فهو يتقاضى ١٢٠-١٥٠ ألف دولار سنوياً من عمل واحد، وإذا عمل عملاً إضافياً فإن دخله يزداد". هذا ما قاله أحد العلماء الإسرائيليين العاملين في الولايات المتحدة. كما أن هنالك دوافع أخرى تدفع العلماء والأكاديميين الإسرائيليين البارزين للرحيل إلى أميركا: أولاً الحلم الصهيوني أصبح باهتاً وعديم الجاذبية بالمقارنة مع الدولار الأخضر، وثانياً الوضع الأمني في الكيان بالغ التوتر، طوال الوقت، وعندما يعيش العالم في أميركا فإن همومه الشخصيّة هي ما يملئ حياته.

على هذا الأساس هناك عدد من الأساتذة الكبار والعلماء الإسرائيليين يرون في "هروب الأدمغة" من إسرائيل ظاهرة بالغة الخطورة إقتصاديّاً وعلميّاً. ويكشف أيضاً أبراهام شوحاط، وزير المال الأسبق، عن أنّه: "عندما كانت إسرائيل فقيرة لم تبخل بالموازنات للجامعات ورأت في هذا توظيفاً علمياً بعيد المدى، ومصدراً من مصادر القوّة النوعيّة العسكريّة. للأسف الآن تقلّ الموازنة من سنة إلى أخرى، ويقفّ مجال العمل والدولة تتكلّم باستمرار حول الحاجة إلى تغيير الوضع، والوضع لا يتغيّر".

وهناك ملاحظة بالغة الأهمية كشفها عدد من أساتذة الجامعات، وهي أن العلماء الشباب يهاجرون في البداية فعلاً، لسنوات عدّة، ولكن عندما يصلون ويعملون ويربحون وقيمون العلاقات، فإنهم أكثر فأكثر يتمسّكون بالبقاء في الولايات المتحدة، بينما "قلوبهم في إسرائيل"! لكن البروفسور إسحق افلوغ يشير إلى أنّ عدد الأساتذة في السلك الأكاديمي هو كما كان قبل ٢٥ سنة، بينما عدد الطلاب تضاعف أو إزداد ثلاث مرات. وهذا يعني أيضاً نقصاً في جودة التعليم ونقصاً في العناية الفرديّة للأستاذ بالطلاب. وللمدى البعيد، فإن هناك خطراً حقيقياً من أن تنخفض نوعيّة التعليم الأكاديمي في إسرائيل.

كما أنّ ظاهرة هروب العلماء الإسرائيليين إلى الولايات المتحدة ترافقها ظاهرة ليست أقلّ خطورة، وهي تفكير شركات عالميّة كبرى لها فروع في إسرائيل في نقل فروعها هذه إلى الصين والهند وغيرها من الدول الآسيويّة الشرقيّة، حيث كلفة الإنتاج أقلّ من كلفة الإنتاج في الكيان.

إنّ إسرائيل التي تريد أن تكون دولة عظمى صناعيّة وعلميّة ترى في "هجرة الأدمغة" منها إلى أميركا خطراً حقيقياً، ومن شأن هذا الخطر أن يتفاقم، وهناك علماء يهود إسرائيليون في الولايات المتّحدة يجذبون أصدقاءهم للحاق بهم. والقضية الثانية أن إسرائيل لا تريد أن تخسر قوى بشريّة متعلّمة بشكلٍ متميّز وشابّة، فهذا هو دليل فشل السياسة الصهيونيّة التقليديّة التي تريد جذب يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل وليس الهجرة منها إلى الخارج. كذلك فإن هجرة العقول العلميّة الكبيرة إلى الخارج هي "خسارة نوعيّة" للكيان، سواء بالمعنى الإقتصادي أو بالمعنى العسكري والإستراتيجي.

في السياق عينه كشف التلفزيون الإسرائيلي، إستناداً إلى معطيات نشرها جيش العدو، أنّ أكثر من ثلث المرشّحين لا يتجنّدون لجيش الاحتلال، كما حصل تراجع في نسبة الحافزيّة للتجنّد في الوحدات القتاليّة، بنسبة ٩ في المئة. وبحسب المعطيات التي أوردتها القناة، فإن أكثر من ربع الشباب ٢٦,٣ في المئة و٤٢,٦ في المئة من النساء لم يتجنّدوا. وأضافت بأنّ الإتجاه السائد الآن قد يودّي إلى أن تبلغ نسبة عدم التجنّد في الجيش في العام الحالي ٢٠١٥، نحو ٤٣,٨ في المئة من المرشّحين للخدمة. وفي عام ٢٠٢٠، ستبلغ نحو ٣٥,٨ في المئة. وفتت القناة بالمقارنة مع عام ١٩٩٠، إلى أنّ نسبة الذين لم يتجنّدوا في الجيش كانت ٢٥,٣ في المئة. وأوضحت القناة أيضاً أن السبب الأكثر إنتشاراً لعدم التجنّد وسط الشباب لا يعود فقط إلى عقائده الدينيّة الحريديّة، وهم يشكّلون نحو ١٤ في المئة، من مجمل المرشّحين للخدمة في الجيش. وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٨، كانت نسبة الذي تخلفوا في حينه، تحت المبرّرات نفسها ٨,٧ في المئة فقط. ويُذكر أن مسألة تجنيد الحريديم في الجيش شكّلت إحدى أهمّ التحدّيات التي واجهتها الحكومة، تحت عنوان المساواة في عبء التجنيد. كما أن نسبة ٣٥,٩ في المئة من النساء لا يرتدين الزي العسكري، لأسباب دينيّة، لكن إستطلاعاً للرأي كشف عن أنّ ٨٦ في المئة من اللواتي شاركن في الخدمة العسكريّة، أكّدن أنّ الخدمة لم تُغيّر هويّتهن الدينيّة. بالتالي إنّ أزمة الإحتياط في إسرائيل سترغمها على إعادة تقويم قدرة الجيش البعيدة المدى على الدفاع عن البلد. فمن دون قوّة إحتياط كبيرة لتهدئة المناطق الفلسطينية، وفي حال وقوع حرب إقليميّة أخرى، سيكون على إسرائيل تعديل قوّاتها المسلّحة وبالتالي تعديل الإستراتيجيّة الدفاعيّة، بما في ذلك إتخاذ خطوات لدعم قوّة خدمة فعليّة أكبر.

على ضوء ما تقدّم يحاول جيش العدو إستخلاص العبر من حروبه من خلال العمل على تجاوز ما يسمّيه "إخفاقات"، في المرّات المُقبلة. فقد ورد في بحثٍ جديدٍ صادرٍ عن مركز بيغن – السادات للدراسات الإستراتيجيّة، أنّ خطّة الجيش الإسرائيلي الجديدة للسنوات المُقبلة تشير إلى أنّ هذا الجيش قد أعاد تنظيم أولويّاته للعقد المُقبل، وتشمل الأولويّات العسكريّة تحقيق التفوّق في مجال الإستخبارات، وأنظمة الدفاع النشطة، والحرب الإلكترونيّة، وأنظمة حماية الحدود، في حين أنّ أهميّة وأولويّة القوّات البريّة إنخفضت جداً، بحسب البحث الذي أعدّه المُتخصّص في الشؤون الأمنيّة، عامير ربابورت.

هجرة الأدمغة والحرب التكنولوجية

كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عمّا أسمته بأزمة هروب الأدمغة من الجيش "الإسرائيلي"، بعدما بات واضحاً أن الضباط النوعيين الذين رأى فيهم قادتهم العسكريون أن بوسعهم البقاء في الجيش، قد بدأوا يهربون، وأصبح هذا الخطر يهدّد التفوّق البشري الذي كان منذ الأزل سرّ قوّة الجيش "الإسرائيلي". وتوقّفت الصحيفة عند الطرف التي يجرى فيها هذا الهروب، كونه يأتي في ظلّ الحرب التكنولوجيّة والعلميّة مع الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، كما عبّر رئيس الإستخبارات العسكرية اللواء هرسي هليفي، الذي أقرّ بأن

إيران "تجسر الفجوات". وفي هذه الأثناء كشفت صحيفة "هآرتس" النقاب عن محاضرة لرئيس شعبة الإستخبارات العسكرية "الإسرائيلية" الجنرال هرتسي هاليفي، اعترف فيها أنّ إيران وإسرائيل تعيشان حرباً تكنولوجية، وأن الفارق النوعي بينهما "يتقلص".

وأشار هاليفي إلى أنّ المعركة التكنولوجية بين "إسرائيل" وإيران "هي معركة على الإستخبارات، ووسائل القتال التي يملكها كل طرف، وعلى القدرات العسكرية عموماً"، مقدّماً تقديراً مُتسائماً بشأن الجهة التي تميل إليها الكفة في هذه الحرب التكنولوجية، مُشيراً إلى أنّ الإنتماء "الصهيوني" لم يعد كافياً للإبقاء على الضباط الذين يحتاجون إلى المال، وينظرون إلى الجهات التي تعرض رواتب عالية وشروط عمل أفضل.

ونقلت صحيفة "يديعوت" عن شعبة القوى البشرية معطيات تُفيد بأنّه بين عامي ٢٠١١_٢٠١٤، ارتفع عدد رجال الخدمة الدائمة النوعيين الذين خدموا في منظومة التكنولوجيا وقرروا ترك الجيش بمبادرة منهم، بل إنّ المعطيات تُشير إلى تضاعف عددهم. وفي التفاصيل، فإنّه في عام ٢٠١١ قرّر ١٣,٢% من الضباط برتبة عقيد والجنود حتى رتبة رقيب، عدم تمديد خدمتهم في شعبة التكنولوجيا. وبعد أربع سنوات، أي في عام ٢٠١٥، ارتفعت هذه النسبة إلى ٣٤,٤%. ولفتت الصحيفة إلى أنّ الحديث يدور عن أفضل القوى البشرية في الجيش التي تخدم في وحدات التكنولوجيا في الإستخبارات، كذلك في وحدة ٨٢٠٠، وسلاح الرصد ومركز الحواسيب ومنظومة المعلومات. ورأت الصحيفة أنّ هذا التقرير يعكس ما لا يقلّ عن قنبلة إستراتيجية موقوتة داخل الجيش، خصوصاً أنّه يتحول إلى جيش متوسط، على الأقلّ من ناحية القوى البشرية. وأضافت أنّه في ضوء التصرّح بأنّه ستُحسم الحرب المقبلة في ساحة المعركة التكنولوجية، بشكلٍ لا يقلّ عن ساحة الحرب الإعتيادية، فإنّ هذا التقرير يجب أن يُثير قلق كل مواطن "إسرائيلي". ونقلت "يديعوت" عن رئيس لواء النخبة في شعبة القوى البشرية، العميد ميخال بن موبهار قوله: "نحن موجودين في إحدى النقاط الصعبة، لأن المقصود ليس رجال خدمة دائمة إعتياديين، بل تتحدّث المعطيات فقط عن رجال الخدمة الذين وُصفوا بالنوعيين، والذين طلب قادتهم منهم البقاء في الخدمة".

أما عن أسباب هروب الأدمغة النوعية من الجيش، فقد ذكرت "يديعوت" أنّ ذلك يعود إلى شروط الخدمة والأجر المُتدنّي مقارنةً بالرواتب في القطاع الخاص، والذي يعرض رواتب مغرية وإمكانات ترقية عالية. وبلغ مستوى التسرّب من الجيش، كما نقل أحد الجنود، أنّه من بين ٥٠ جندياً أنهوا دورة للضباط التكنولوجيين، لم يتبقّ في الخدمة الدائمة إلاّ اثنان. ولفتت "يديعوت" أنّ ذلك يأتي كجزء من المسار التصاعدي للإستقالة من الجيش، السائد منذ سنوات، من دون أن يُعمل شيء لوقفه. وتشير الإحصائيات إلى أنّ نصف الذين يخدمون حالياً لا ينوون البقاء في الوحدة، خاصّة بعد إنتقال شعبة الإستخبارات العسكرية إلى الجنوب. وفي ظلّ هذا الوضع، يسود الإنطباع أنّه لن يكون هناك مفرّ من تغيير طريقة التفكير. ففي عصر "الساير"، لا يمكن للجيش الإكتفاء بالجيّدين أو الجيّدين جداً، بل يحتاج إلى الممتازين، لكن هؤلاء يهربون بجموعهم. ورأت "يديعوت" أنّ التطور التكنولوجي أنتج ضائقة حقيقية للقوى البشرية في الجيش، لأنّ الإحتياجات ازدادت، ليس في مجال "الساير" فقط، بل في كل المنظومات العسكرية، حيث باتت حتّى تفعيل دبابة "ميركافاه - ٤" وقيادتها بحاجة إلى تقني، وليس مجرد محارب، وفي سبيل محاربة ظاهرة هرب الأدمغة المهنية والتكنولوجية، يجب على الجيش الإنتقال إلى طراز آخر في مجال إدارة الرواتب وإقتراح عقود عمل شخصية على التقنيين الممتازين، بحيث تعكس التقدير لهؤلاء التقنيين، حتّى وإن لم يصل الراتب إلى مستوى رواتب السوق الخاص. ويسود التقدير أنّه في سبيل صدّ هذا التوجه، ستكون شعبة الإستخبارات وقسم الحواسيب على إستعداد للإكتفاء بأقلّ من ١٠٠ عبّري.

ظاهرة تسرّب الضباط:

إن إحدى أكبر الأزمات التي يواجهها الجيش الإسرائيلي في المرحلة الراهنة هي تسرب الضباط المتميزين بكفاءات تقنية وعلمية عالية إلى القطاع المدني. وقد برزت أولى مؤشرات هذه الأزمة منذ ما بعد ما سُمي بحرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ ضد المقاومة الإسلامية اللبنانية. ثم تفاعلت هذه الأزمة تصاعدياً بفعل التحوّلات العميقة التي تجتاح المجتمع الإسرائيلي، الذي بات لا يفضل رؤية أبنائه "الجيدّين" يعرضون أنفسهم للخطر عبر الخدمة في الجيش. وكشف موقع مجلة "إسرائيل ديفنس" عن أنّ الجيش الإسرائيلي يواجه ما سمّاه "أكبر أزمة في تاريخه"، والتي تتمثل في صعوبة العثور على ضباط برتبة "نقيب" يتولّون مناصب كثيرة لا تزال شاغرة.

وعلى خلفية حساسية هذه الأزمة، وما يمكن أن يترتب عليها من تداعيات تتصل بصورة الجيش وهيكليّاته، فإنّ هذه الأزمة أبقيت بعيدة عن الأضواء، نتيجة حرص الأجهزة الأمنية على عدم التحدّث عنها علناً.

في السياق نفسه، لفت موقع المجلة إلى أنّ الجيش "إعتاد ألاّ يضحّ إلى وسائل الإعلام سوى المعلومات التي تلائمه". وبنسبة ذلك، "يقصر الحديث عن أزمة النقيب في الجيش، داخل الغرف المغلقة". لكن هذه الأزمة أكثر ما تظهر تحديداً في صفوف الضباط الذين ينهون خدمتهم النظامية في القواعد القتالية، ويسرعون إلى الحياة المدنية.

الموقع نفسه ذكر في مقالة كتبها رئيس التحرير وأحد أهمّ المعلّقين في إسرائيل، عمير ربابورت، أنّ هذه الأزمة تنذر بتدهور مقلق في مكانة الجيش، وصولاً إلى أن تصبح مزايا الخدمة النظامية في العقد المقبل مشابهة للخدمة في السجون، ودائرة إطفاء الحرائق وشرطة إسرائيل.

أمّا عن نقطة بداية هذه الأزمة غير المسبوقة في تاريخ الجيش، فأكد ربابورت أنّ "المؤشرات على الأزمة الحالية بدأت بالظهور بعد حرب لبنان الثانية" على حزب الله عام ٢٠٠٦، مشيراً إلى أنّه لوحظت أيضاً، في الفترة الأخيرة، مؤشرات على مسار انخفاض نوعي إضافي في الجيش، وقال: "بالإضافة إلى النقص الحادّ في عدد الضباط برتبة نقيب، فإنّ كل من يتابع الجيش الإسرائيلي منذ مدة طويلة، لا بدّ أن يلاحظ وجود تراجع نوعي في من يخدمون في الجيش النظامي".

ولفت ربابورت إلى أنّ الجيش سبق أن واجه أزمات في صفوفه النظامية، كان أكبرها بعد حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢، عندما أدّى انخفاض الرواتب وتردّي صورة الجيش إلى مغادرة عدد كبير من المنخرطين في الخدمة العملائية. في المقابل، أخذ الجيش سنوات طويلة لإصلاح الضرر الذي برز في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥، وهو علاج اعتمد آنذاك على حساب المهنية، ونتيجة ذلك تولّى قيادة الكتائب ضباط بعمر ٢٧ سنة. ووفق قول الكاتب فقد "سبق أن عرف الجيش في الماضي، كيف يُبقي في صفوفه الضباط الشبان المميزين عبر برامج أجور ودراسات ومناصب مهمة، لكن الوضع تغيّر اليوم". ومع أنّه أقرّ بأنّه لا يزال يوجد في الجيش ضباط ممتازون، فإنّه عاد ولفّت إلى أنّ "عددهم يتناقص".

التداعيات النفسية:

تبيّن من المعطيات التي نشرتها شعبة القوى البشرية في جيش العدو مؤخراً، أنّ معظم الجنود الذين يتسربون يتمّ تسريحهم بموجب بند يتعلّق بصحتهم النفسية. ومن أجل مواجهة هذه الظاهرة، يطالب المسؤولون في جيش الاحتلال ضباطه بعدم التعاطف مع مثل هؤلاء الجنود، وهو بصدد إعادة تعريف مصطلح "ضائقة نفسية". وبحسب المعطيات، فإنّ واحداً من بين كل ٦ جنود لا ينهي الخدمة العسكرية الإلزامية. ويأتي ذلك بالتزامن مع إحصائيات تحدّثت عن أنّ ٥٠% من الشبان الإسرائيليين لا يؤدّون الخدمة العسكرية. وكانت نسبة تسرب الجنود من الخدمة العسكرية ١٧,٣% في العام ٢٠٠٤، وانخفضت في العام ٢٠٠٩ إلى ١٣,٥%،

لكنها عادت وارتفعت في العام ٢٠١٤ إلى ١٦,٥%. ووفقاً للمعطيات، فقد سُرح من الجيش الإسرائيلي في النصف الأول من العام ٢٠١٥ نحو ١٤٥١ جندياً، و٥٠٤ مجنّدتاً للأسباب النفسية بشكلٍ أساسي. كذلك تمّ في العام نفسه تسريح ٥٦٠ جندياً و ٦١ مجنّدة بسبب سلوك سيء وخطير، بينما تمّ تسريح ٣٥٨ جندياً و ١٣٤ مجنّدة بسبب مشاكل جسمانية، وتمّ تسريح ٨٥ جندياً و ١٩٠ مجنّدة لأسباب شخصية، كما تمّ تسريح ٦٢ جندياً و ٢٠ مجنّدة بسبب عدم ملاءمتهم للخدمة العسكرية.

واعتبر ضابط كبير في شعبة القوى البشرية في جيش الإحتلال أنّ "من يتسرّب من الخدمة العسكرية كأنه تسرّب من الحياة الإجتماعية". ووصفت ضابطة كبيرة في شعبة القوى البشرية المعطيات الجديدة حول تسرّب الجنود بأنّها "مُقلقة"، مؤكّدة أنّ هذه المعطيات تطوّرت منذ أكثر من ١٠ سنوات. وأوضحت أنّ الجيش واجه صعوبة في التعامل مع هذه الظاهرة "ليس بسبب نقص في الأدوات فقط، وإنما بسبب ظواهر إجتماعية أخرى مثل الإرتفاع، بعشرات النسب المئوية، في حجم التلاميذ الذين يحصلون على تسهيلات في إطار دراستهم، وبتأثير معتادين على إستجابة الجيش لاحتياجاتهم".

وتطرقت ضابطة الصحة النفسية في فرقة الضقة الغربية العسكرية أيال سيغال، إلى هذه القضية من خلال مقال نشرته في مجلة "معراخوت" التي تصدرها وزارة الحرب الإسرائيلية، ونهت فيه إلى أنّ المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تظهر ضعفاً في مواجهة هذا الظاهرة. وبحسب سيغال فإنّ ضباطاً في الجيش يتوصّلون إلى تفاهات مع الجنود بهدف مساعدتهم على الخروج من الخدمة العسكرية، لافتة إلى أنّ هؤلاء الضباط يضعون "اتفاقيات وشروطاً شخصية للخدمة العسكرية" في العديد من الوحدات، مثل الموافقة على مواعيد حضورهم ومغادرتهم لمقرّ الوحدة العسكرية.

من ناحية أخرى أصدر قائد شعبة القوى البشرية في جيش الإحتلال اللواء حجابي طوبلنسكي، تعليمات بمحاربة ظاهرة التسرّب من الخدمة العسكرية، وضرورة خفضها إلى أقلّ من ١٠%. وتنصّ خطته على زيادة عدد الضباط النفسيين في الجيش ومنحهم صلاحيات جديدة، فمثلاً بدلاً من إعفاء الجنود من الخدمة العسكرية تلقائياً بسبب الأمراض النفسية سوف يُمنحون تسهيلات مختلفة، منها إمكانية القيام بزيارات إلى منازلهم خلال فترة الخدمة. كما فرضت الخطة على كل قادة الوحدات متابعة نسبة التسرّب في صفوف الجنود العاملين في وحداتهم والعمل على تقليصها. وتضمّنت الخطة أيضاً القيام بفحص الجالية التي تكون فيها نسبة تسرّب أفرادها من الخدمة العسكرية عالية، وذلك من أجل إعداد مسار تأهيل خاصّ بها خلال فترة الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي.

من ناحية أخرى خضع رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي أيزنكوت، للتّيّار الديني الصهيوني المتشدّد، وأصدر أمراً جديداً ينظّم "الخدمة المشتركة" للرجال والنساء في الجيش. فبموجب هذا الأمر، الذي أتى بعد سنوات من المداولات الداخلية، يُمكن للجنود المتديّنين الإمتناع عن الحراسة أو السفر في السيارات مع مجنّدت، وعلى قادتهم الإنصياع لذلك. كذلك يمكنهم الإستعفاء من التدرّيبات التي تشمل تلقّي تدريب على أيدي نساء. هذه الخطوة تسلّط مرة أخرى الضوء على قضية تفاعل الجيش مع المجتمع الإسرائيلي والمتغيّرات الدراماتيكية الحاصلة فيه ومدى تأثيرها على هيكلياته، حيث تكشف المعطيات عن حقيقة فشل مشروع "بوتقة الصهر" الذي راهن عليه "الأباء المؤسسون" بأن يساهم الجيش في إعادة صياغة وقولبة المجتمع الإسرائيلي وفق مبادئ الصهيونية العلمانية. لكن ما حدث ويحدث، يؤكّد خطورة الإستنتاج الجوهرية بأن المجتمع هو الأكثر تأثراً في الجيش بدلاً من أن يكون الجيش هو العامل الحاسم والمُبلور لهويّة المجتمع. بالمقارنة مع ما كانت عليه الأوامر السابقة، كانت خصوصية رفض الجنود المتديّنين المشاركة في تدريبات تحت إمرة نساء، لا تشكّل ذريعة للتحرّر من الخدمة أو أداء أيّ مهمّة. ونقلت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية عن قادة خدموا في الجيش سابقاً قولهم "إن الأمر السابق منح كل قائد حرية التفسير، أما وفق الأمر

المطبّق حالياً، فيمكن للجنود المتديّنين طلب تحريرهم من أداء مهمّة مشتركة مع مجنّدات، وسيكون القادة ملزّمين بالإنصياح لطلب الجنود".

في هذا الإطار، رأى المعلّق العسكري في "هآرتس"، عاموس هرنيل، أنّ أمر الخدمة المشتركة الذي أصدره رئيس الأركان آيزنكوت، يعكس محاولة منه ومن القيادة العليا للجيش، للعثور على نقطة توازن بين توجّهين متناقضين ميّزا الجيش خلال العقد الأخير، فمن جهة هناك تزايد في نسبة الجنود والقادة المتديّنين في الوحدات الميدانيّة، والثاني يتّصل بفتح المناصب والوحدات أمام المجنّدات، وهو ما قد يؤدّي إلى إحتكاك بينهما.

وكما هو معروف، فإنّ إسرائيل تُلزم النساء بالخدمة في الجيش كما حال الرجال، "لنساء سنتين، والرجال يخدمون ثلاث سنوات". وخلال العقود التي تلت الدولة، تمّ الحفاظ على فصل معيّن بين النساء والرجال، وخلال غالبية المدّة السابقة، فضّلت قيادة الجيش السير بين النقاط والإمتناع عن صياغة وتطبيق شروط ملزّمة، وهو ما أدّى إلى مواجهة أكثر من "ورطة"، من ضمنها فصل جنود متديّنين بسبب مقاطعتهم مراسم غنّت فيها نساء، وهو ما يُعتبر أمراً محرّماً لدى اليهود المتديّنين.

ارتفاع وتيرة الإنتحار:

على ضوء الأزمات النفسيّة المُشار إليها، أفادت صحيفة "معاريف" على موقعها الإلكتروني أنّ القلق يسود أوساط قيادة الجيش الإسرائيلي، بسبب ارتفاع وتيرة الإنتحار بين الجنود خلال أدائهم الخدمة العسكريّة. وبعد فشل العديد من البرامج لتقليص هذه الظاهرة الحسّاسة، أوضحت "معاريف" أنّه تمّ إعداد برنامج نجح بنسبة ١٥% في خفض عدد الجنود المنتحرين. لكن مرّة أخرى عادت المعطيات المرتفعة إلى لائحة هذه الظاهرة. وبحسب إحصائيّة نشرها الجيش الإسرائيلي، بلغ عدد الجنود المنتحرين خلال العام ٢٠١١ "٢١١" جنديّاً غالبيتهم إنتحروا خلال أدائهم الخدمة، فيما بلغ عدد الجنود الذين إنتحروا العام الماضي ١٤ جنديّاً طيلة العام.

وأوضحت الصحيفة أنّه بناءً على هذه المعطيات فإنّ قسم الصّحة النفسيّة في الجيش الإسرائيلي يقوم بوضع برامج لقيادة الجيش لمعرفة الأسباب التي دفعت العديد من الجنود في وحدات مختلفة من الجيش للإنتحار، والمساعدة في تقديم العلاج، وأيضاً كجزء من مكافحة الظاهرة وتقليصها أصدر الجيش تعليمات إلى الجنود بعدم إصطحاب سلاحهم الشخصي إلى البيت. بالإضافة إلى إرسال رسائل إلى قادة الوحدات العسكريّة الإسرائيليّة للتقرّب أكثر من الجنود، وكذلك مراقبتهم جيّداً بهدف معرفة من يعاني من مشاكل نفسيّة قد توصله إلى الإنتحار، وذلك بهدف التّدخّل لمعالجة الأمور قبل تفاقمها.

وقالت الصحيفة إنّ القلق يسود أوساط الجيش بسبب هذا الإرتفاع الملحوظ في عدد الجنود المنتحرين، والذي لم يكن مقتصرأ على جنود في وحدات محدّدة، بل شمل مختلف الوحدات في الجيش، وقد كان إنتحار ضابط برتبة عقيد في جهاز الإستخبارات العسكريّة الإسرائيلي بإطلاق النار على نفسه مثار قلق كبير في الجيش الإسرائيلي. ويشار إلى أنّ هذا الجيش قد شهد أعلى نسبة من المنتحرين في صفوفه عام ٢٠٠٥ حيث وصل عدد الجنود الذين أقدموا على إنهاء حياتهم إلى ٣٠ جنديّاً، وقد قام الجيش آنذاك ببحث موسّع لمعرفة أسباب الإنتحار وشكّل طواقم إضافيّة من الأخصائيين النفسيين لمعالجة هذا الموضوع، بحيث شهدت النتائج إنخفاضاً ملموساً خلال السنوات ما بعد ٢٠٠٥ حتى نهاية عام ٢٠٠٩، ولكن المعطيات الجديدة منذ بداية عام ٢٠١٠ حتى الآن تعيد إلى أذهان قيادة الجيش ما حدث عام ٢٠٠٥.

وقال الكاتب الإسرائيلي "أيلون أديرت" في صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠١٣/٠٤/٠٢، "إن من بين كل ٥٠٠ مجنّد بالجيش الإسرائيلي ينتحر إثنان سنوياً ومع ذلك تحاول الحكومة الإسرائيليّة إغفال الأمر أو طمسه".

وأوضح الكاتب في مقاله أن خبرته داخل النظام العسكري الإسرائيلي جعلته يعي جيداً أنّ إنتحار المجنّدين ليس من قبيل الصدفة، بل هم يمرّون بمحنة حقيقيّة والجيش يحاول تخفيض هذا العدد من المنتحرين. وأشار إلى أن إستمرار مسلسل الإنتحار داخل الجيش الإسرائيلي يوحى بالأزمة النفسيّة العميقة التي خلقتها بداخلهم حكومتهم وأنظمتهم العسكريّة، حيث تنتهج وحشيّة وهمجيّة تجاه الشعب الفلسطينيّ الأعرل، ولاسيّما ظاهرة هروب بعض المجنّدين من الخدمة وإستنكافهم ضميرياً عن ذلك ممّا شكّل أزمة حقيقيّة أيضاً داخل الكيان. وتقف إسرائيل مكتوفة الأيدي تجاه ظاهرة الإنتحار المتفشّيّة بين الشباب وتتفاهم يوماً تلو الآخر حتى طالت الجنود، وعلى الرغم من تجنيد إختصاصيين نفسيين في صفوف الجيش لمواجهة هذه الظاهرة إلا أنّها تزداد وتضع الحكومة في موقف تعجيزي حيال الحدّ من الإنتحار. وتكشف معطيات جديدة أنّ ظاهرة الإنتحار في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بازدياد، وأنّ شخصين ينتحرون كل يوم فيها وأنّ آلاف الإسرائيليين يحاولون الإقدام عليه سنوياً. ووفق دراسة لجمعية "طريق للحياة" المتخصّصة في معالجة ظاهرة الإنتحار، فقد إرتفع عدد ضحاياها في العقد الأخير من نحو خمسمائة إلى سبعمائة شخص ينتحرون كل عام. وذكرت الدراسة أنّ ستة آلاف إسرائيلي يحاولون الإنتحار سنوياً ويصلون المستشفيات، بينما هناك آلاف آخرون يحاولون ولا يصلون العيادات العامّة. ووفقاً لدراسة إسرائيلية سابقة، فإنّ نسبة الإنتحار في وسط الشباب الإسرائيلي بلغت ١٨,٥% من إجمالي عدد الشباب الإسرائيليين. وتناولت الدراسة عدداً من محاولات الإنتحار غير الموفّقة بين أبناء الشباب الإسرائيليين، خاصّة في مجموعة الشواذ والشاذات. وبيّنت الدراسة أنّ ٣,٥% ممّن شملتهم الدراسة قد عاشوا محاولات إنتحار، معظمهم لا يذهبون للعلاج، لذلك هم غير مسجّلين في أوراق وزارة الصحة. وبحسب البيانات الرسميّة الإسرائيليّة، فإنّ المستشفيات في كافّة أنحاء إسرائيل يصل إليها كل عام نحو ٥٠٠٠ شخصاً حاولوا الإنتحار. وأشارت البيانات إلى أنّ هذه البيانات أظهرت أنّه خلال السنوات ما بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٩ كانت نسبة الشباب الذين حاولوا الإنتحار ١٧%، أي ١٧٨ لكل ١٠٠٠ شاب.

من جانبٍ آخر كشفت إحصائيّات إسرائيلية رسميّة بأنّ الإنتحار ما زال هو السبب المركزي للوفاة في صفوف الجيش الإسرائيلي، وإن كانت حدّة الظاهرة قد تراجت خلال العام المنصرم. وكشف الناطق بلسان جيش الحرب الصهيوني أنّ عام ٢٠١٢ شهد ١٤ حالة إنتحار بين جنوده. ويُستدلّ من لوائح الأرقام أنّ ظاهرة الإنتحار في صفوف الجيش الإسرائيلي قد تصاعدت في السنوات الأخيرة رغم تراجعها في العام الماضي. ففي عام ٢٠٠٧ إنتحر ١٧ جندياً، وفي العام التالي إرتفع العدد إلى ٢٠، وفي ٢٠٠٩ توفي ٢٣ جندياً إنتحاراً، وفي ٢٠١٠ بلغ عددهم ٢٨ جندياً، وفي ٢٠١١ إنخفض العدد إلى ٢١ جندياً؛ ويبلغ عدد الجنود الإسرائيليين الذين إنتحروا في العقد الأخير (٢٠٠٢-٢٠١٢) ٢٧٨ جندياً.

ويرى الإختصاصيون النفسيون أنّ الأرقام الرسميّة أقلّ من العدد الحقيقي، إذ إنّ الجيش الإسرائيلي يجب جزءاً من الحقيقة لاعتبارات أمنية وحفاظاً على دافعيّة الإلتحاق بالجيش، إضافةً لمراعاة مشاعر المجموعات اليهوديّة المحافظّة. وتنتهم أوساط تربيويّة وإعلاميّة إسرائيلية الحكومات المتعاقبة بعدم مواجهة الظاهرة المتفاقمة، وتخصيص ميزانيّة لمعالجتها. لكن مدير جمعية "طريق للحياة" أفشالوم أديرت، يُعيب على الإعلام الإسرائيلي تعمّده تغييب الظاهرة خوفاً من تشجيع الآخرين وإقتدائهم بالمنتحرين. ويعتقد أديرت بإمكانية خفض الظاهرة بنحو ٤٠ إلى ٦٠% في حال تبنّت الطريقة الأوروبيّة، مُشيراً إلى نجاح مشابه في مجال حوادث السير التي إنخفضت بفعل الإرشاد المكثّف.

وورد في دراسة جديدة صادرة عن مركز العلوم في الكنيست أنّ إسرائيل تشهد ٤٠٠-٥٠٠ حالة إنتحار كل عام، ثلاثة أرباعها بين الذكور والمسنين، وأنّ الإنتحار ما زال سبب الوفاة الثاني لدى جيل الشباب ١٥-٢٤ كما في الدول الأوروبيّة. وكشفت مصادر رسميّة في الجيش الإسرائيلي عن إنتحار ٢٤٠ جندياً إسرائيلياً في العقد الأخير، أي بمعدّل ٢٤ جندياً في كل عام. وجاء هذا الكشف في أعقاب قيام مدوّن إسرائيلي بنشر معلومات حول وجود تباين بين العدد الحقيقي للجنود المنتحرين مقابل ما يقوم الجيش بالإعلان عنه، مشيراً

إلى أن بين يديه معلومات موثقة تثبت أن عدد المنتحرين أكبر مما هو مُعلن بالأرقام الرسمية. وقد إعتقلت أجهزة الأمن الإسرائيلي في الآونة الأخيرة المدون الإسرائيلي للتحقيق معه حول مصادره، ومنعته من نشر معلومات إضافية حول الموضوع، الأمر الذي طرح تساؤلات عدّة في إسرائيل حول العدد الحقيقي للجنود المنتحرين. وذكرت صحيفة "هآرتس" أنّ الفحص الذي أجرته على حالات إنتحار الجنود في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ يشير إلى معدل ٤٠ جندياً في كل عام.

ما بعد حرب لبنان الثانية:

لفت موقع مجلة "يسرائيل ديفنس"، التي تُعنى بالشؤون العسكرية، إلى أنّه "يوجد نقص يقدّر بالمئات في مناصب نظامية أولى، وخاصة في المنظومات التكنولوجية... والأزمة خطيرة إلى حدّ أنّ أهمّ وحدات التكنولوجيا الأمنية، وهي إدارة تطوير وسائل القتال والبنى التحتية التكنولوجية (رفائيل)، يوجد فيها الكثير من المناصب الشاغرة. كذلك نجد أنّه في التشكيلات القتالية وفي الوحدات اللوجستية، غالبية المناصب مشغولة، لكنّها ليست الخيار الأول ولا الثاني بالنسبة إلى الذين يخدمون في الجيش".

في هذا الإطار، بات ما يطرد النوم من أعين قادة الجيش، ورود أسماء العشرات من العسكريين في إستمارة دائرة العلوم السلوكية، من الذين يخدمون في القوات النظامية ويبحثون في الوقت نفسه عن عمل في المجال المدني خلال خدمتهم. ومن يجد عملاً جيداً يترك على الفور، ومن السهل نسبياً ترك الجيش حالياً في سن ٢٤ - ٢٥ سنة لأن تعويض هؤلاء يتراكم وبالتالي يستطيع الضباط أن يأخذوا معهم الحقوق التي جمعوها. أما بالنسبة للأسباب المباشرة للأزمة، فأوضح ربابورت أن أحدها يكمن في المنظومات التكنولوجية والعروض المغرية التي تأتي من القطاع المدني، حيث الإزدهار الكبير الذي يشهده سوق التكنولوجيا المتطورة، إضافة إلى تقديرات مغرية مثل السيارة والرواتب العالية.

في المقابل، نقل موقع المجلة عن الرئيس السابق لشعبة «العلوم السلوكية» في الجيش، الذي يهتم حالياً بالقوة البشرية في مختلف الأجهزة الأمنية والمدنية، العقيد في الإحتياط، إيال أفراتي، تأكيده أنّ العروض المغرية في القطاع المدني ليست هي السبب الرئيس في المشكلة، ولا تدهور صورة الجيش النظامي بسبب التقلصات القاسية من جانب وزارة المال فقط، بل إنّ "المشكلة أعمق بكثير وتعود إلى التغييرات العميقة التي طرأت على مفاهيم المجتمع الإسرائيلي وقيمه".

وقال أفراتي: "الأم اليهودية حالياً، لا ترغب في أن يخدم ابنها الجيد في الجيش"، موضحاً أنّ العقد الذي يربط المجتمع الإسرائيلي بالذين يخدمون في الجيش إنكسر، والنتيجة التي "سنؤول إليها هي المزيد من الإنخفاض في نوعية الجيش النظامي". وذكر أنّ هذا المسار لا مفرّ منه، وستكون له انعكاسات أمنية كبيرة. ورأى أيضاً، أنّ "هذا الوضع لن يتغيّر ما دام جنود الجيش النظامي من عمر ٢٢ - ٢٣ يدخلون من الظهور ببرّاتهم العسكرية".

وبخصوص المراتب العليا في الجيش، من رتبة عميد وعقيد فما فوق، لفت العقيد في الإحتياط إلى أنّ "من المهم أن نفهم أن الجيش سينجح دائماً في ملئ المراكز الأولى بأشخاص أكفاء، لأنّ المسألة مرتبطة بأعداد صغيرة من الناس، وستبقى هناك دائماً مجموعة من الناس بالنسبة إليهم الخدمة في الجيش هي مجال للإرتقاء الإجتماعي"، مضيفاً: "في المراتب الأوسع، فإن التغيير كبير والصورة مقلقة جداً، ولن نستطيع المحافظة على جودة القوة البشرية في الجيش الإسرائيلي".

تداعيات عسكرية إستراتيجية:

لقد سقطت نظرية "دعوا الجيش ينتصر" التي إعتدتها إسرائيل في حروبها المتتالية طوال العقود الماضية، وذلك لأن المشكلة في مواجهة حزب الله وصواريخه الدقيقة، لم تعد في أن توفر القيادة السياسية بتل أبيب الوقت اللازم لجيشها لتحقيق النصر عليه، بل في الإستراتيجية الحالية التي تهدف إلى منع وقوع الحرب من الأساس، وإلا فإنهاؤها بسرعة، لأن لا قدرة للبلد على تحمل نتائجها الوخيمة. هذه هي خلاصة الكلمة التي ألقاها اللواء إحتياط، غيورا أيلاند، في مركز أبحاث الأمن القومي — جامعة تل أبيب، في الخامس من شهر أيلول من العام الحالي. (غيورا أيلاند محاضر وخبير في عدد من مراكز البحث الإسرائيلية المتخصصة بالشؤون الإستراتيجية والعسكرية. وقد شغل في السابق منصب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ورئيس شعبي العمليات والتخطيط في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وترأس طاقم تحقيق عسكري خاص في إخفاقات المؤسسة العسكرية في أعقاب عدوان ٢٠٠٦ على لبنان).

يطلب أيلاند بتقصير مدة الحرب المقبلة قدر الإمكان، بل والسعي لمنع وقوعها إذا أمكن، إذ لا طائل من حرب تطول، بلا تحقيق نتائج عدا عن إنعكاساتها السلبية على المعنويات العامة وبالتالي على حوافز الشبان للإلتحاق بالخدمة النظامية.

المواقف الرسمية والشعبية من الظاهرة:

١ - موقف الجيش: حرص الجيش على مواجهة ظاهرة رفض الخدمة بشكل فردي، وفي مراحل لاحقة من إتساع نطاقها جرت محاولات لكسر إرادة الراضين، حيث يتسلمون بعد حبسهم لمدة ٢٨ يوماً، أمر إستدعاء لخدمة إضافية، وفي حال رفضهم يمضون فترة حبس أخرى. أما اليوم، فيحرص الجيش على تقادي ذلك، لخشيته من الضجة الإعلامية، وقال رئيس المحكمة العسكرية في يافا، الكولونيل أفي ليفي: "إنّ التهرب من الخدمة ظاهرة مرضية، وتنتشر كالنار في الهشيم، وتجرب وراءها سلسلة من الأمراض". وأشارت المصادر العسكرية إلى "أن السلطات وضعت ٦٠٠ جندي إحتياط في السجون نتيجة تهربهم من الخدمة، وإنّ السجون المخصصة لمئة أكثر من ألف جندي ومجنّدة فرّوا من الخدمة". وقال جنرال الإحتياط "غدعون شيفر" قائد قسم القوى البشرية: "إذا لم تُسارع الدولة للإعتناء بهذه المشكلة فإنّها ستتسع باطراد، وإذا لم نفعّل شيئاً، سنصل في الأعوام القريبة المقبلة لوضع لا يؤدي فيه ٥٠% من شباننا الخدمة العسكرية الإلزامية". من ناحية أخرى وصف رئيس هيئة الأركان الأسبق "غابي أشكنازي"، الظاهرة بأنها "تنهش المجتمع والجيش"، مُعرباً عن أسفه لأنّ المتهربين "لا يخلطون بقرارهم عدم التجنّد في الجيش". وأكّد وزير الحرب الأسبق "إيهود باراك" على ضرورة العودة إلى الأيام التي كان فيها التهرب من الجيش بمثابة "وصمة عار" على جبين المتهربين!

٢ - موقف الحكومة والأحزاب: صدرت تصريحات وردّات فعل "طنانة" في إدانتها، والدعوة لوضعها في مقدّمة "الأجندة الوطنية"، وانطوت جميعها على "عدم الإستخفاف بالنظر إلى الجيش وعدم الجدّية إزاءه، لأنّ هذا سيمس بمكانته. نحن دولة تواجه العديد من الأخطار الوجودية، ويجب العودة لتسمية مشاعر العزّة الوطنية بالخدمة العسكرية". في حين رأى عضو الكنيست "عامي أيالون"، الرئيس السابق لجهاز الشاباك، أنّ ظاهرة رفض الخدمة في مجتمع إسرائيلي يزداد تعسكراً تعني أنّ العلاقة بين المجتمع والجيش في تطوّر مزدوج، فمن جهة يزداد المجتمع تقبلاً للخيار العسكري، بل الأكثر دموية وتسرعاً في الحسم مع الفلسطينيين، لكن من جهة أخرى ثمة تراجع في مكانة "جيش الدفاع" ومهابته، فلم يعد حلم الشاب الحياتي والمهني أن يصبح ضابطاً!

٣ - الموقف الشعبي: تصنّف حركة رفض الخدمة من الأقلية غير المقبولة وسط الإجماع الإسرائيلي، بل حتى لبعض الأشخاص الذين يقولون إنّها فاقت الحدود، وترى ضرورة تكاتف الجهود من مختلف الحركات السياسية والقانونية لوضع حدّ للإحتلال، لكن ليس من خلال الإمتناع عن الخدمة. ومع ذلك، تلقى الراضون

تأييداً كبيراً من الجماهير، ومن بعض أعضاء النخبة في المجتمع، وتلقوا آلاف الخطابات عبر الإنترنت، وبدأت بعض الجمعيات المعارضة للحرب في النشاط والحركة مرةً أخرى، ولوحظ تزايد عدد المنظّمات التي تعتبر رفض الخدمة جزءاً أساسياً من برنامجها، ومنها "نشاط الرسالة الثمانية"، وحركة "مظهر جديد"، و"تجمع دعم رافضي الضمير"، و"يوجد حدود"، و"مجلس السلام والأمن".

جهود مكافحة الظاهرة:

بغض النظر عن طبيعة الرؤية لظاهرة رفض الخدمة، كشفت مصادر عسكرية عن خطة شاملة وضعها الجيش لمحاربة هذه "الأفة"، ومما تنصّ عليه:

١- عدم السماح للمتخلفين عن أداء الخدمة بالحصول على رخصة قيادة، وممارسة مهنة الطب، والعمل في الدوائر الحكومية، والمشاركة في عطاءات حكومية. ويُشار إلى أنّ النيابة العسكرية تتابع الخطة، إلا أن بعض خبرائها رأوا أنّ احتمالات تحقيق بعض بنودها ضئيلة، كونها تُخالف قوانين تكافؤ الفرص.

٢- خفض مستوى وشروط التجنيد، وفتح أبواب الجيش أمام فئات بقيت خارج الخدمة، بمن فيهم أصحاب سوابق. صحيح أن الجيش بحاجة لأشخاص طبيعيين، لكن الجندي لا يجب أن يكون شرطياً أو قاضياً.

٣- جذب الشبان للإلتحاق بالجيش عبر السماح للرياضيين والموسيقيين الواعدين، وحتى عارضات الأزياء، بأداء الخدمة بعيداً عن الجبهة كي يتسنى لهم متابعة مستقبلهم المهني.

٤- إعداد برنامج للخدمة المدنية يُتيح لمعارضى الحرب، وغير اللائقين بدنياً، واليهود المتشددين والعرب، وجميعهم معفيون من التجنيد، أداء الخدمة بطرق أخرى.

٥- بسبب عدم وجود آلية في الجيش للتأكد من أسباب التهرب في البيانات المقدّمة ومتابعتها، اقترح رئيس اللجنة الوزارية للرقابة، "إيتان كابل"، العمل على تشريع القوانين التي اقترحتها وزارة الدفاع لملاحقة من يقدمون ذرائع كاذبة للتهرب من الخدمة قضائياً.

٦- قيام وزارة الدفاع بحملات في أوساط المدارس الثانوية لتشجيع الطلاب على الإلتحاق بالخدمة. أخيراً.. فإن تواصل إنتشار ظاهرة رفض الخدمة والفرار منها، أيّاً كانت أسبابها وأثارها، فإنّها لاشكّ تعبّر بصورة أو بأخرى عن أزمة بنيوية حاقت بالمجتمع الإسرائيلي، لاسيّما وأنّه حتى وقت قريب كان خيار عدم الإلتحاق بالجيش من المحظورات في دولة "ولدت" في خضمّ الحرب، وتخوض صراعاً دائماً مع جيرانها العرب، وترى أن الخدمة العسكرية هي جوهر الهوية الوطنية "الإسرائيلية".